وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف

UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID – EL-TARF-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et Sciences de Gestion

الرقم التسلسلي: .....

السنة الجامعية**2021/ 2020**:

قسم: العلوم الاقتصادية

.....

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

:تحت عنوان

أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة من (2000-2019)

.....

تحت إشراف:

د. قروي صباح

من إعداد الطلبة :

بوسنة لبنى

لوط عتيقة

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخـــــــــص

الملخـــــص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة من (2000-2019) بإعتبار أن هذه الفترة عرفت تطورات حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و أهميتها في تكوين رأس المال و سعي الجزائر لإستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات و القوانين التي قامت بها و هذا لما تحدثه من زيادة في قدرات إنتاجية و رفع معدل النمو الإقتصادي و زيادة التكامل بين القطاعات مما يحقق التنمية المتواصلة ، فمن خلال التتبع لتطورات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لاحظنا وجود تذبذب في حجم الإستثمارات الأجنبية خلال الفترة التي تمت دراستها .

الكلمات المفتاحية :

الإستثمار الأجنبي المباشر – النمو الإقتصادي – مناخ الإستثمار.

Summary :

This study aims to show the impact of foreign direct investment on economic growth in Algeria during the period (2000-2019), considering that this period has known developments in the volume of foreign direct investment coming to Algeria and its importance in capital formation and Algeria's endeavor to attract foreign direct investment through The reforms and laws that it carried out, and this is due to the increase in production capabilities, raising the rate of economic growth and increasing integration between sectors, which achieves continuous development. By tracking the developments of foreign direct investment in Algeria, we noticed a fluctuation in the volume of foreign investments during the period that took place. her study.

key words :
Foreign direct investment - economic growth - investment climate.

إهـــــــداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى الشمعة التي تنير طريقي و تمضي زهاء عمرها تحق طموحي بصير الأمل و تبقية من ندى حبها و فيض حنانها إلى أمي الغالية إلى من كان حلمه أن يراني في هذه المرتبة، إلى من أرساني إلى بر الأمان أبي الغالي.

و إلى أختاي و رفيقتي دربي: أسماء، مريم و الكتكوتة أريج إلى أخوي بلال و شهيب.

إلى زميلاتي هدى و روفيدة.

إلى كل من نساهم قلمي و لمن ينساهم قلبي.

لبنـــــــى

إهـــــــداء

الحمد لله الذي وفقنا لهذا و لم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد.

أهدي ثمرة هذا العمل إلى من افتقدته صغيرة و اشتقت له كبيرة أبي الغالي رابح- رحمه الله و أسكنه فسيح جناته و إلى من أنارت دربي إلى من أعز ما في الوجود أمي ربح أطال الله في عمرها إلى من قاسموني أوقات الشدة و الرخاء إخوتي: فتيحة، نجاة، فهيمة، وفاء حفظهم الله لي و إلى من عوضني فقدان الأب خالي ميهوب حفظه الله.

و إلى صديقاتي و رفيقات دربي: إيمان، سمية ، مروة، زينب.

عتيقة

شكـــــر و عرفـــــــان

الحمد لله الذي أمر بشكره و وعد من سيكل بالمزيد، و نشهد أن لا إله إلا الله هو المبدي المصيد و نشهد أن محمد عبده و رسوله الذي بعث القرآن المجيد، اللهم صلي عليه و على آله و صحبه أئمة التوحيد.

و الحمد لله الذي وفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع

و ما توفيقي إلا بالله عليه توكلت و عليه فليتوكل المتوكلون.

أود أن أتقدم بأحر تشكراتي إلى الدكتورة الفاضلة

التي ساعدتني في انجاز بحثي هذا فئات بمثابة الموجه و المرشد

" قروي صباح"

كما نتوجه بالشكل و الثناء و التقدير إلى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير الأفاضل.

قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	**دورة حياة المنتوج الدولي**	**11**
2-1	**يمثل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر**	**18**
1-2	**تطورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي**	**36**
2-2	**نموذج هارود دومار**	**43**
3-2	**نموذج صولو صوان**	**47**
4-2	**نموذج AK**	**50**
1-3	**تأثير الإستثمار الأجنبي على التنمية الإقتصادية**	**66**
2-3	تطور حجم المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010-2019)	**79**
3-3	التوزيع القطاعي لعدد المشاريع الإستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2015-2019) .	**84**

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	يوضح الفرق بين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة	**21**
2-3	تطوره مؤشر الحرية الإقتصادية في الجزائر 2008-2019	**74**
3-3	مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004 إلى 2018	**76**
4-3	يمثل تطور حجم المشاريع الغستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر من 2003 إلى 2019	**78**
5-3	**أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة من (2003-2019)**	**80**
6-3	**أهم الدول المستثمرة في الجزائر من (2003-2019)**	**81**
7-3	**التوزيع القطاعي للإستثمارات الإجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2018**	**83**
8-3	توزيع الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة خلال الفترة من (2002-2018)	**85**
9-3	يمثل حجم تدفقات الاستثمارت الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000 إلى 2019	**90**
10-3	مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في مناصب الشغل من 2015 إلى 2019	**92**

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الملخص بالعربية	**I**
الملخص بالإنجليزية	**I I**
إهداء	**I I I**
شكر و عرفان	**IV**
قائمة الأشكال	**I IV**
قائمة الجداول	**VV**
فهرس المحتويات	
مقدمة	**ب*ج–د–هـ–و**
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	
تمهيد	**02**
المبحث الأول : مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر.	
المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.	**03**
المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية للاستثمار الأجنبي المباشر	**05**
المطلب الثالث: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر	**06**
المبحث الثاني : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله	
المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر	**08**
المطلب الثاني: التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر	**10**
المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	**14**
المبحث الثالث: محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر و المخاطر التي يتعرض لها	
المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	**17**
المطلب الثاني: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر	**19**
المطلب الثالث: المخاطر التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر و سبل مواجهته	**21**
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	

تمهيد	28
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	29
المطلب الثاني: الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادي	33
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي	34
المبحث الثاني: نماذج النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: نموذج هارود– دومار	40
المطلب الثاني: نموذج صولو	44
المطلب الثالث: نموذج النمو الداخلي.	48
المبحث الثالث: أساسيات النمو الاقتصادي	
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي	52
المطلب الثاني: عناصر النمو الاقتصادي	54
المطلب الثالث: مؤشرات و تكاليف النمو الاقتصادي	55
خلاصة الفصل	58
الفصل الثالث:واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على النمو الاقتصادي الجزائري	
تمهيد	60
المبحث الأول: مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب الأول: الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	61
المطلب الثاني: مزايا و حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر	64
المطلب الثالث: ضمانات و عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر	68
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
المطلب الأول: تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر	74
المطلب الثاني: تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من 2003 إلى 2019	77

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي و القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر –2002 2019.	**82**
المبحث الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على لنمو الاقتصادي الجزائري	
المطلب الأول: علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي	**86**
المطلب الثاني: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الجزائر و النمو الاقتصادي 2000– 2019.	**90**
المطلب الثالث: اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة 2015–2019.	**92**
خلاصة الفصل	**93**
خاتمة	**95**
قائمة المراجع	**99**

مقدمـــــــــة

نظرا للدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم أصبحت جميع دول العالم مهما كان مستوى تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة.

فبظهور العولمة أصبحت العديد من الدول بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية ارتفاع المديونية كما فتحت الدول النامية أبوابها للاستثمار الأجنبي المباشر كبديل لمصادر التمويل الخارجية و هذا الدور الحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا و تقنيات الحديثة و رفع الكفاءة و تحسين المهارات و الخبرات و هذا ما أكدته نماذج النمو النيوكلاسيكية و نماذج النمو الداخلي.

لقد تزايد التنافس بين الدول المتقدمة و الناحية على جذب الاستثمارات من خلال إزالة العراقيل التي تعيق طريقها و منحها حوافز و ضمانات تسهل قدومها و دخولها السوق المحلي.

و الجزائر من بين الدول النامية التي تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و الظفر بمزاياه من خلال قوانين و تشريعات التي وضعتها لدفع و تطوير المناخ الاستثماري.

و رغم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة و هذا راجع إلى جملة من العوائق التي تحد من جاذبيتها.

الإشكالية:

مما سبق نطرح الإشكالية التالية: ما هو أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2019)؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما هو مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر؟
2. في ما تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟
3. ما هي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر؟

الفرضيات:

1. يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي.
2. يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر هو المحفز و الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.
3. يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديل لمصادر التمويل.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي و يعتبر عامل من عوامل تفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية و يعمل على إكمال النقائص التي توجد في رؤوس أموال الدولة المضيفة من خلال نقل التكنولوجيا المتطورة و الخبرات و المهارات و التقليل من البطالة.

أهداف الدراسة:

- معرفة مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- معرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
- تحليل و تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر.

واقع اختيار الموضوع:

لكل دراسة هناك دوافع تجعلك تتمسك بهذا الموضوع و منها:

- الميول الشخصي و الاهتمام بهذا الموضوع.
- معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي نالت اهتمام جميع الدول.
- الدور الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر الذي باعتبار بديل لمصادر التمويل.

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف النظريات و النماذج سواء كانت متعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر أو بالنمو الاقتصادي و تحليل طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

حدود الدراسة:

- الإطار المكاني: تم إجراء الدراسة على مستوى الاقتصاد الوطني الجزائري.
- الإطار الزماني: تم تمديد فترة الدراسة من 2000 إلى 2019.

هيكل الدراسة:

الإحاطة بالموضوع تم تناول الفصول التالية:

الفصل الأول: المتمثل في الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر، أما المبحث الثاني: فيتناول النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر و أشكاله و المبحث الثالث تم تناول عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه.

أما بالنسبة للفصل الثاني المتمثل في الإطار النظري للنمو الاقتصادي و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فيتناول نماذج النمو الاقتصادي بالإضافة إلى المبحث الثالث الذي تطرق إلى مفاهيم أساسية حول النمو الاقتصادي أما بالنسبة للفصل الثالث فيتمثل في واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي و ينقسم إلى ثلاث مباحث ، حيث تناول المبحث الأول مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أما المبحث الثاني فيتناول واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أما المبحث الثالث فتناول علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي الجزائري.

الدراسات السابقة:

- **دراسة كريمة قويدري**: (2010-2011): الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقاسم تلمسان.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و تقسيم المناخ الاستثماري في الجزائر و محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة، و محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا الميدان.

- **دراسة سارة زعيتري**: (2018-2019) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للجزائر دراسة تحليلية قياسية، و مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة (1980-2015)، أطروحة دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية و مالية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة زياني عاشور جلفة .

- تهدف هذه الدراسة إلى التصرف على التأطير النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، و كذلك نظريات و نماذج النمو الاقتصادي التي لها علاقة بالاستشارات الأجنبية المباشرة.
- التعرف على واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية.
- صياغة نموذج اقتصادي لتفسير تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية.
- دراسة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان العربية.

– دراسة صياد شهيناز: (**2012–2013**) الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة وهران.

*تهدف هذه الدراسة إلى تحليل و تقييم المناخ الاستثماري في الجزائر و محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و محاولة إبراز تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر و بالتالي اختبار مدى صحة الفرضية التي قامت عليها الدراسة و محاولة إضافة شيء جديد للدراسات السابقة في هذا الميدان.

– دراسة مفتاح صليحة (**2019–2020**) نوعيات المؤسسات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد تنمية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة جلالي اليابس سيدي بلعباس.

- تهدف هذه الدراسة إلى التصرف على نوعية المؤسسات و الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث طبيعة و اتجاهاته و العوامل المؤثرة فيه و تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الوقوف على نوعية المؤسسات في الجزائر من خلال مؤشرات الحكومة و مؤشر المخاطر السياسية، و مؤشر مدركات الفساد و مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال بالإضافة إلى تحديد العلاقات الموجودة بين نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشر في الجزائر.

صعوبات البحث:

أهم الصعوبات لإعداد هذا البحث، في الجانب النظري تتمثل في قلة الكثير منطقة بالإشهار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في مكتبة الجامعة.

أما في ما يخص الجانب التطبيقي كانت الصعوبة في الحصول على البيانات و صعوبة الوصول إلى موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

تمهيـــــــد:

تزايد إهتمام الباحثين الإقتصاديين و المستثمرين بالإستثمار الأجنبي المباشر خاصة في السنوات الاخيرة، حيث إعتبر كأحد مكونات التدفقات المالية بالنسبة للدول المضيفة.

حيث يعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة فعالة بالنسبة للدول المتقدمة تسعى من خلاله الإقتصاديات إلى تعظيم الأرباح و توسيع الاسواق و التي تنعكس على الدول النامية ، من خلال حصولها على التكنولوجيا و التقليل من البطالة و تقليل المديونية من أجل التعرف على أهم الجوانب المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر تم التطرق في هدا الفصل إلى :

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي المباشر .

المبحث الثاني : نظريات و أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة للاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد زاد إهتمام الشركات الدولية بالإستثمار الأجنبي خاصة في السنوات الاخيرة ومنه تناول المبحث مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر في منظور الباحثين ومن منظور المنظمات الدولية و خصائصه.

المطلب الأول: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر و أنواعه

1.تعريف الإستثمار.

*الإستثمار في اللغة مصدر لفعل إستثمر يستثمر وهو مشتق من ثمر الرجل إذا تمول و أثمر الرجل كثر ماله ومن ثمر يقال أثمر الرجل ماله إذا نماه[1].

*ويعرف أيضا على أنه مجموعة التوظيفات التي من شأنها زيادة الدخل وتحقيق الإضافة الفعلية إلى رأس المال الأصلي من خلال امتلاك الأصول التي تولد الفوائد نتيجة تضحية الفرد بمنفعة حالية للحصول عليها مستقبلا بشكل أكبر من خلال الحصول على تدفقات مالية مستقبلية[2].

*كما يعرف على أنه توظيف الأموال في مشاريع إقتصادية و إجتماعية و ثقافية بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد و رفع القدرة الإنتاجية أو تجديد و تعويض الرأسمال القديم[3].

ثانيا: أنواع الإستثمار

ينقسم الإستثمار إلى عدة أقسام و تتمثل في ما يلي:

***من حيث الوسائل[4]:**

أ.الإستثمار المباشر: هو إستثمار في جميع أنواع المشاريع بإستثناء المتعلقة المتعلقة بالمساعدات و المعونات المالية و الفنية و التقنية و التي تقدم إلى الدولة فهو إذن إستثمار في الأصول الحقيقية مثل العقارات و المشاريع المختلفة .

ب.الإستثمار بالغير مباشر أو الإستثمار المالي: و هو الإستثمار الذي يتم عن طريق شراء أوراق مالية لشركات تساهم في النشاط الإقتصادي المباشر بهدف الربح عن طريق البيع توظيف الأوراق المالية (أسهم و سندات) من خلال البورصة ، فالمستثمرين الذين يرغبون بالتعامل في البورصة يجب أن تكون لديهم القدرة على الإستثمار بالمدى الطويل و أن يكون هدفهم الاساسي العائد المرتفع المرتكز على الإستثمار الطويل الأجل و ليس الربح السريع المتأتي من عمليات المضاربة غير المحروسة غير المحروسة .

---

[1] محمد محمد حمودة: (2009) ، **الإستثمار و المعاملات المالية في الإسلام** ، ط 3، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن ، ص 31.

[2] حمزة عبد الكريم حماد ، (2015) ، **مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية** ، ط1، دار الحامد ، عمان ، الأردن ، ص 24.

[3] قاسم نايف علوان، (2012) ، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق** ، ط2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن ، ص 29

[4] بوسواك عائدة : (2019/2018) ، **أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر** ،مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف ، ص 11.

***من حيث الدوافع[1]:**

أ.الإستثمار العام (الحكومي):

و هو الإستثمار الذي تقوم به الدولة لتنفيذ الخطط الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية و غيرها من الخطط التي تخدم أهداف الدولة .

ب.الإستثمار الخاص: و هو الإستثمار الذي يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود و يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع.

ج.الإستثمار الأجنبي: و هو الإستثمارات الخارجية التي أصبحت في الوقت الحاضر من مصادر التمويل المهمة في المشاريع الإقتصادية للدول خاصة في الدول النامية و هذا يعود إلى أسبابا عديدة من أهمها:

-حاجة الدول النامية إلى رؤوس أموال بهدف تنفيذ مشاريعها التنموية التي يتطلبها إقتصادها الوطني،

-منح المستثمر الأجنبي عدد من التسهيلات و الإعفاءات و الضمانات لتشجيع الإستثمار الأجنبي داخل الدولة،

-ترابط المصالح بين عدد من المستثمرين و الممولين الدوليين دفعهم ذلك إلى إقامة شركات متعددة الجنسيات (إستثمار مشترك) لها فروع متعددة داخل و خارج الدولة،

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر

***يعرفه صندق النقد الدولي : FM**

بأنه تلك الإستثمارات المخصصة لهدف إكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى و يكون هدف هذه الأخير هو إمتلاك سلطة قرار فعلية في تسيير المؤسسة فإن الوحدات المشاركة و غير المحتمة و التي تخصص إستثمارات فهي مسماة إستثمارات أجنبية مباشرة[2].

***تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) :**

هو إستثمار ينطوي على علاقة طويلة المدى و يعكس مصلحة دائمة و سيطرة من كيان مقيم في إقتصاد ما (المستثمر الأجنبي أو الشركة الأم) و ذلك في مؤسسة في إقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر أو المؤسسة التابعة لها أو فروع الشركات الأجنبية أو هو تلك العملية تقوم من خلالها منشأة ما بالإستثمار في مشروعات تقع خارج موطنها الأصلي تعمد المشاركة الفعلية و ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروع

***تعريف منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية:**

[1] قاسم نايف علوان ، مرجع سبق ذكره ، ص 37-38.

[2] مطاي علي ، (2016/2015) ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة أعمال ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، ص 5.

تتبنى منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية تعريفين للإستثمار الأجنبي المباشر ، فالتعريف الأول يعتبره تحرير حركات رؤوس أموال دولية حيث أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي عن طريق:

- إنشاء أو توسيع مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل .
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

أما التعريف الثاني فيعتبر أن كل شخص طبيعي كل مؤسسة عمومية أو خاصة كل حكومية كل مجموعة من الاشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربط بعضهم ببعض .

كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة فيما بينها تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للإستثمار المباشر و يعني ذلك فروع أو شركة تابعة تقوم بعمليات إستثمارية في بلد غير إقامة المستثمر الأجنبي[1].

***تعريف منظمة التجارة العالمية WTO:**

عرفت الإستثمار الاجنبي المباشر على أنه نشاط يحدث عندما يمتلك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد آخر (البلد المضيف) بقصد إدارتها.

***المؤسسة العربية لضمان الإستثمار:**

فقد عرفته على أنه مجموعة التدفقات النائشة نتيجة إنتقال رؤوس الأموال الإستثمارية إلى الأقطار المستقبلية لتعظيم الأرباح و تحقيق المنافع المرجاة بالمشاركة مع رأس المال المحلي لإقامة المشاريع المختلفة في تلك الأقطار أو أنه نشاط إستثماري طويل الأجل يقوم به مستثمرا أجنبي في قطر أجنبي مضيف يقصد بالمشاركة الفعلية أو الإستقلال بالإدارة و القرار[2].

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو إستثمار طويل الأجل متمثل في الشركات المتعددة الجنسيات أو شركات أجنبية مقرها بالدولة الأم و تمارس نشاطها خارج الدولة الأم و يتولى المستثمر إمتلاكها بشكل كامل أو جزيء.

المطلب الثالث: خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر

تعددت الخصائص التي تميز الإستثمار الجنبي المباشر و منه تم التطرق إلى أهم الخصائص.

-يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر عن كل من المساعدات الإنتمائية الرسمية و القروض التجارية في تحويل الأرباح المرتبطة عن الإستثمار الأجنبي المباشر إذ يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات التي تستخدم فيه

---

[1] حميدات و نصرو (2019/2018) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الإقتصادي في الدول النفطية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص دولي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد إبن باديس ، مستغانم ، ص 7.

[2] شوقي جباري، (2015/2014) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص إقتصاد و تنمية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي ، ص 16.

-الإستثمار الأجنبي المباشر له إمكانية ضمان الرقابة و السلطة في إتخاذ القرارات و كذلك تسير الإدارة و المشاركة في وضع الإستراتيجيات المستقبلية للمؤسسة[1].

-الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته إستثمار منتج فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارده حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسة معمقة عن الجدوى الإقتصادية المشروع و كافة بدائله التكتيكية و الفنية المتاحة[2].

-الإستثمار الأجنبي المباشر على غرار أن له دور كبير على مستوى العمالة و ميزان المدفوعات و مكملا للإدخار و الإستثمار المحليين فهو كذلك يساهمو في تنمية صادرات الدول النامية بإعتبار أن الشركات المتعددة الجنسيات تملك شبكات عالية للتسويق و التوزيع مما يسهل عليها تسويق صادرات فروعها بينما يصعب في كثير من الأوقات على المشروعات الممولة بقروض أجنبية أن تخترق الاسواق العالمية[3].

-تتجه الإستثمارات الدولية للدول المضيفة تجنبا لمشكلات البيئية و الضرائب و المنافسة في الدول المتقدمة[4].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر و اشكاله .

نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر على الدول الأم و الدولة المضيفة و تعد تعددت النظريات المفسرة للإستثمار الأجنبي المباشر و تنقسم إلى نظريات تقليدية و حديثة.

المطلب الأول: التفسير التقليدي لحركة الإستثمار الاجنبي المباشر

1/ المدرسة الكلاسيكية :

تعتبر نقطة الإنطلاق في تحليل و تصور نظرية التجارة الدولية و التبادل الدولي و إستند هذا التحليل إلى فرضيات تتمثل في[5]:

-الملكية الخاصة ، المنافسة التامة، سيادة حالة الإستخدام الكامل (السوق كاملة) و الحرية الفردية في ممارسة النشاط.

كما أن الكلاسيك يفترضون أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع تعود معظمها إلى الشركات متعددة الجنسيات و الإستثمارات الأجنبية من وجهة نظرهم هي بمثابة مباراة من طرف واحد الفائز يتبعها الشركات متعددة الجنسيات و ليس الدول المضيفة و نستمد وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات من بينها ما يلي:

---

[1] بوسواك عائدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 19.

[2] بعلاء الدين بن سمينة (2014) ، **واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، ص 4.

[3] خالد قاشي و آخرون ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية** ، مجلة شماء للإقتصاد و التجارة، العدد 1، 2018، المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر ، ص 125.

[4] عبيدات هارون (2017) ، **دراسة تحليلية تقييمية لتجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر و مصر** ، مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، ص 10.

[5] عاتي يمينة (2017) ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية ، حالة الإقتصاد الناشئة** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الطارف ، ص 130.

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها (إلى الدول الأم) بدلا من إعادة إستثمارها في الدول المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي تتوائم و مستوياتها مع متطلبات التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية بالدول المضيفة.

إن هذه النظرية يمكن أن تقدم تفسيرا للإستثمار في الأوراق المالية و لكنها تعجز عن تقديم تغيير لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل مقنع للاسباب التالية[1]:

أ/ لا يكفي الفارق الإيجابي المتحقق في الخارج مقارنة مع معدل الفائدة المتحقق في الداخل، لتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر لإذ أنه يظل أقل من (علاوة المخاطر) المطلوبة فالإستثمارات الأجنبية كانت في أوجها في بريطانيا قبل عام (1914) لكنها بدأت بالخروج أثناء حقبات عودة النشاط الإقتصادي و بعد إنتهاء الأزمات.

ب/ إن الإستثمار الاجنبي المباشر لا يتضمن بالضرورة تحركات راس المال الدولي، فالشركات متعددة الجنسية تلجأ إلى زيادة حجم إستثماراتها المباشرة عن طريق الإقتراض في الدول المضيفة.

2/ نظرية عدم كمال الاسواق (نظرية المنافسة غير الكاملة)[2] :

من أهم روادها الإقتصادي الكندي S.Hymer (1960) ، طور الأسس الأولى لنظرية الشركات متعددة الجنسيات , تعتمد النظرية على المنافسة الغير كاملة ، تبين هذه النظرية مفهومها الأساسي على التميز ما بين الإستثمار الأجنبي المباشر و الإستثمار الأجنبي الغير مباشر في نقطة مهمة و هي إدارة الأصل محل الإستثمار و التأثير في القرار الإداري لمشروع من طرف صاحبه و هو الأمر الذي لا يمكن توفره في الإستثمار الأجنبي الغير مباشر و من هذا المنطلق قسمت نظرية عدم كمال الأسواق الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث أهمية الإدارة و السيطرة على الاصول الحقيقية ، و الهدف من إقتناء الأصول في الدول المضيفة إلى سببين هما:

أ- التدبر في إدارة الأصول .

ب- العمليات الدولية للإستثمار الأجنبي المباشر (نظرية المنشأة الصناعية):

3/ نظرية الميزة الإحتكارية[3] :

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسيرها لأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للإستثمار الأجنبي المباشر و ترتكز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات و إمكانيات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدول المضيفة ، كما أن هناك عوائق مثل عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على تلك الميزات تحصل الشركات على عائدات أعلى من الشركات المحلية و من تلك الميزات التنافسية إنتاج

---

[1] د.عبد الرزاق محمد حسين الجبوري ، (2016) ، **دور الإستثمار الأجنبي في التنمية الإقتصادية** ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، ص 51.

[2] عاتي يمينة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

[3] كريمة قويدري، (2011) ، **الإستثمار المباشر و النمو الإقتصادي** ، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد ، ص ص 13-14.

شركة معينة للسلعة متميزة لا يمكن للشركات المحلية أو الشركات المنافسة الاخرى إنتاجها بسبب فجوة المعلومات أو حماية العلامة التجارية أو مهارات التسويق .

و كان هايمز أول من وضح أن أهم عنصر لحدوث الإستثمار الأجنبي المباشر و هو رغبة الشركة في تعظيم العائد، الإعتماد على الميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل إحتكاري.

و قد تطورت هذه النظرية و لكن تطورها ظل في سوق إحتكاري و لم تراع النظرية السوق البيانية حيث تقوم شركات صغيرة متوسطة الحجم في ظل هياكل سوق تنافسية نسبيا و يركز هذا النموذج على نقل التكنولوجيا المكثفة لعنصر العمل ، بعكس النموذج الأمريكي الذي يعتمد على الحجم و تقليل لعنصر العمل و الميزة التنافسية ، و لم تشرح كذلك الحكمة من أن الإنتاج الخارجي هو افضل وسيلة للإستفادة من المزايا الإحتكارية للشركة.

المطلب الثاني: التفسير الحديث للإستثمار الأجنبي المباشر

هناك العديد من النظريات التي تناولت التفسير الحديث لحركة الإستثمار الأجنبي المباشر و منه التطرق إلى بعض هذه النظريات .

نظرية 1: نظرية دورة حياة المنتج[1] :

ترجع هذه النظرية إلى الباحث الأمريكي ريموند فارنون، حيث قام بتطوير نموذج دورة حياة المنتج ، و قد إعتبر أول تغيير ديناميكي بين التجارة الخارجية و الإستثمار الأجنبي المباشر ، و يرى هذا البحث أن المؤسسات قد تقرر السير على وتيرة الإستعمار الأجنبي عندما تكون التكنولوجيا المستخدمة لإنتاج المنتوج الخاص بها مستعملة من قبل العامة، و يصبح الجهد المبذول في إنتاجه غير مؤهل.

و لقد تمكن ريموند فرنون أن يبرر ما توصل إليه عبر إستخدامه لنموذج دورة حياة المنتج و التي حاول من خلاله تفسير كيفية قيام الأستثمار الأجنبي و التبادل من طرف بالشركات متعددة الجنسيات الأمريكية التي تتمتع بالميزة الإحتكارية فيما يخص التكنولوجيا و من ثم كيفية توسعها و العمل على تفسير أسباب إنتشار الإبتكارات و المصارف التكنولوجية في الدول النامية خاصة، و كذلك الدول المتقدمة الأخرى، و تتضمن دورة حياة المنتوج أربعة مراحل رئيسية ،

[1] شوقي جباري ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 60-61.

الشكل رقم 1-1: دورة حياة المنتوج الدولي

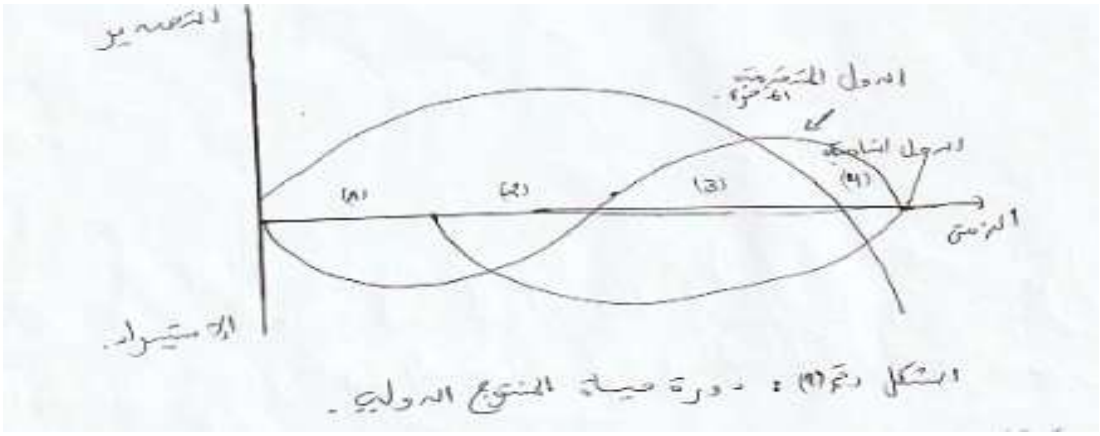

المصدر: شوقي جباري، (2015/2014) ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص إقتصاد و تنمية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي

من خلال الشكل يظهر أن دورة حياة المنتج يتكون من المراحل الأتية:

أ/ مرحلة الإنتاج و البيع في السوق المحلي:

و يتم في هذه المرحلة إختراع المنتج الجديد و إنتاجه و بيعه في الدولة المبتكرة و هي دولة متقدمة عادة يتوفر لديها الموارد المالية و التنظيمية اللازمة لإجراء البحوث، إلا أن إنتاج السلعة يظل محل إختبار ، حيث تتجمع لدى الشركة جميع دود الفعل من المتهلكين الأوائل ، فإذا لاحظت الشركة أن الطلب على السلعة يتزايد في السوق المحلي ، فإن الشركة تبدأ بعملية الإنتاج الكبير الذي يفوق قدرة السوق المحلي على إستيعابه.

ب/ مرحلة النمو و التصدير:

في هذه المرحلة يزيد الطلب على السلعة بصورة كبيرة و يقبل الناس على شراءها في السوق المحلي وتبدأ الشركة المنتجة بإستغلال ميزة إمتلاك للسلعة بصورة سريعة قبل أن تفقد قدرتها على المنافسة ، حيث تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج مبتدئة بالاسواق المجاورة، كما يزيد الطلب على المستهلكين في الأسواق الخاصة في حين تعمل الشركة بكل خبرتها على الإستفادة من الفرصة فتواصل الإنتاج و تواصل تحسين السلعة و تعمل الإيرادات و الأرباح التي تجنيها الشركة على إطالة هذه المرحلة من جودة حياة السلعة. فتشتري الشركة الالات الحديثة لتصنيع السلعة بطرق نمطية حديثة بهدف مضاعفة كميات الإنتاج للإستجابة لطلبات السوق المحلي و الدولي و في نهاية هذه المرحلة تشدد الشركة من حملتها الترويجية الموجهة نحو المستهلكين و تجار الجملة و التجزئة ، مركزة في حملتها على جودة السلعة و فوائدها.

ج/ مرحلة نضوج السلعة:

في هذه المرحلة يفترض أن يكون المنتج قد شق الطريق الطريق في الأسوق المحلي و الأجنبي بنجاح و اصبح المستهلك نتيجة تجربته الناجحة مع المنتج يكرر شراءه له و في هذه المرحلة كذلك يكون الشغل الشاغل للمدير هو تذكير المستهلك بالمنتج و إستمرار مستوى جودته و التأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج لا زالت بدون تغيير سلبي لا في السوق المحلي أو الأجنبي و في إطار التخطيط للمرحلة المقبلة تعمل الشركة في تعزيز مكانتها في السوق المحلي و الخارجي

و المحافظة على أرباحها و مبيعاتها ، حيث تبدأ بتطوير إستراتيجيتها الترويجية عن طريق نقل مراكز الإنتاج و التوزيع إلى أماكن قريبة من الاسواق الخارجية ، فالسوق المحلي مشبع ، أما في السوق الخارجي فقد تفاجأ الشركة بأن وضعها فيه اصبح إما بسبب دخول منافسين جدد أو بسبب أن الدولة المستوردة بدأت تفرض قيودا حماية مثل الرسوم و الجمارك و الضرائب ..... إلخ[1].

د/ مرحلة الإنحدار و التدهور:

في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات هدفا إستراتيجيا للشركة و العمل على تدعيم موقفها في السوق ، حيث بدأ المستهلكون يعتبرون من وجهة نظرهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، فتبدأ الشركة بالعمل على إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل للسلعة إلى أسواقها، و تقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة ، أحجامها ، ألوانها ، عبواتها و اسعارها ، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة في نفس الوقت تعمل الشركة على إختراع سلعة جديدة تغزو بها الاسواق[2].

2-نظرية الموقع:

تقوم نظرية الموقع على أساس إختيار الدولة المضيفة التي ستكون مركز لإستثماراتها و ممارسة أنشطتها الإنتاجية أو التسويقية ... إلخ المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات ، أي أنها تقوم على مجموعة العوامل البيئية للدول المضيفة التي تؤثر في القرار الإستثماري للشركات متعددة الجنسيات و من العوامل الموقعية التي تؤثر على الشركة هي:

أ/ العوامل التسويقية : مثل درجة المنافسة ، منافذ التوزيع ، التقدم التكنولوجي ، حجم السوق ، معدلات نمو السوق، رغبة في المحافظة على العملاء السابقين إحتمالات التصدير لدولة أخرى، ... إلخ.

ب/ عوامل مرتبطة بالتكاليف: مثل تخفيض تكاليف نقل المواد الأولية ، و توفر الأيدي العاملة و بأجور متدنية، إضافة إلى ذلك توفر رؤوس الأموال.

ج/الإجراءات الجبائية: فرضت القيود الجمركية المفروضة على التصدير و نظام الحصص .

د/ العوامل المرتبطة بمناخ الإستثمار الأجنبي: مثل: الإمتيازات الممنوحة للإستثمار الأجنبي من قبل الدول المضيفة و مدى إستقرار أسعار الصرف، الأنظمة الضريبية و القيود المفروضة على ملكية الإستثمارات الأجنبية للأجانب، إضافة إلى ذلك طرق تحويل العملات الأجنبية، و الإجراءات و القيود في عملية تحويل الأرباح إلى الدول الأم، المبيعات و الأرباح المتوقعة، إمكانية التهرب الضريبي ... إلخ.

هـ/عوامل أخرى: الموقع الجغرافي ، مدى غنى أراضيها بالثروات الطبيعية[3] .

---

[1] صياد شهيناز ، (2012-2013) ، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الإقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ما جستير ، تخصص مالية دولية ،كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة وهران ، ص 20.

[2] سمية ولد بولة ، 2017، **أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر مذكرة ماستر** ،تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار ، ص 15.

[3] عرفات علي إبراهيم نصار ، (2013) ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي (حالة بعض الدول العربية)** ، مذكرة ماجستير ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة ، ص 48.

3- نظرية النهج الإنتقائي:

تفسر هذه النظرية رغبة الشركات متعددة الجنسيات في تدويل الإنتاج و الاساليب التي تؤدي بها إلى إختيار الاشكال المختلفة للإشهار الأجنبي المباشر و قد طورت هذه النظرية من قبل During John و التي تتاثر بالسياسات الإقتصادية الحكومية ، و تكمن من المزايا الأولية لهذه الشركات في تجهيز المعدات الراسمالية من البلد الام عندما يتم تطوير التكنولوجيا التابعة لها، و في إطار هذه المقاربة قام Dunning بتقديم النظرية الإنتقائية the electic theory و التي تعتبر في نظر كثير من المختصين من أبرز النظريات المفسرة لسلوك المستثمر الأجنبي المباشر[1].

4-نظرية المدرسة البيانية:

من خلال هذه النظرية تؤكد المدرسة البيانية على أن السوق وحده غير قادر على التعامل مع التطورات و الإبتكارات التكنولوجية المتلاحقة مع الإستبدال الجزئي للسوق ، فإن المدرسة البيانية توصي بالتدخل الحكومي لخلق حالة من التكيف التفاعل من خلال السياسات التجارية، فنظرية كوجيما تدمج النظريات التجارية مع نظريات الإستثمار الاجنبي المباشر حيث برهن على أن الإستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة في حين أن الإستثمارات البيانية تشجع على خلق قاعدة تجارية ، فالهيكل الصناعي للإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده اليابان يختلف عن نظيره في الدول الصناعية الأخرى، فالإختلاف تنشأ بسبب حزمة المهارات البيانية المتخصصة التي يتم صبها و المواصفات المتعلقة للإستثمارات المباشرة البيانية [2].

المطلب الثالث: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر

للإستثمار الاجنبي المباشر عدة اشكال تختلف بإختلاف الغرض الذي سعت إليه هذه الإستثمارات.

1.حسب الغرض: لقد تم وضع تصنيفات مختلفة لأنواع الإستثمار الأجنبي إستنادا إلى الدوافع و المحفزات التي تؤدي إل ى حدوث ، و قد أمكن تصنيفها كالآتي[3]:

1-1 الإستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الإستفادة من الموارد الطبيعية و المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية و خاصة في مجالات البترول و الغاز و المديد من الصناعات الإستراتيجية الأخرى.

1-2 الإستثمار الباحث عن الأسواق:

إن وجود هذا النوع من الإستثمار في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الإستثمار منها إرتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الإستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة فإن هذا النوع من الإستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات ، و إنما له آثار إيجابية على الإستهلاك و غير مباشرة على التجارة .

---

[1] شوقي جباري ، مرجع سبق ذكره، ص 66.

[2] شوقي جباري ، المرجع نفسه، ص 69.

[3] شلوفي عبد الفتاح (2014/2013) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف ، ص ص 24-25.

1-3 الإستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء.

يتم هذا النوع من الإستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسيات بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.

1-4 الإستثمار الباحث عن الاصول الإستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الإستراتيجية ، كما تقوم هذه الشركات بالإستثمار في مجال البحوث و التطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تنظيم الربحية .

2- أهم أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر حسب نسبة الملكية.

إن أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر يحدد حسب نسبة ملكية المشروع من طرف المستثمر الاجنبي المباشر إلى ثلاث أنواع رئيسية:

المشترك ، و المملوك بالكامل للمستثمر ، و شركات نتعددة الجنسيات.

2-1 الإستثمار المشترك: تمثل هذه الطريقة إشتراكا أكثر في التوسع الدولي ، فالإستثمار المشترك هو تعاون شركتين أو أكثر على الإستثمار بإنتاج أو بناء أنظمة توزيعية للوصول إلى الاسواق الخارجية ، حيث يشارك كل منهم في مخاطر جهود التوسع ، فالإستثمار الأجنبي المشترك يشتمل عادة على الإنتاج و التوزيع عن طريق الشركة الأجنبية. في الإستثمار المشترك شارك الشركة العالمية بالملكية و الإدارة في الشركة المؤلفة ، و نسبة مشاركة الشركة العالمية تمتد من 10 إلى 90 % و لكنها عادة هي بين 25 % إلى 75% فبدلا من البحث عن تعريف فني و قانوني للإستثمار المشترك فإنه يمكن أن نستخدم التعريف العملي التالي : "إن الإستثمار المشترك هو عملية أجنبية تمتلك بها الشركة الدولية مشاركة كافية لكي تسيطر بصورة كاملة على الشركة".

2-2 الإستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

إن الإنتاج الأجنبي كليا تمثل الطريقة الأكثر إلتزاما للأسواق الدولية و بالمبدأ ، فإن الملكية الكاملة تعني 100 % ملكية الشركة الدولية. و علميا فإن الشركة عادة تحقق نفس النتائج بإمتلاكها 95 % أو أقل إن المعيار العملي الرئيسي للشركات المملوكة كليا ليس فقد إكتمال الملكية لكن أيضا السيطرة الكاملة من قبل الشركة الدولية إن السيطرة الإدارية الكاملة غالبا ما تتحقق بأقل من 100 % ملكية.

-مزايا الملكية الكاملة:

1/تحويل الأرباح كاملة للشركة العالمية، و حذف حصول الشريك المحلي على "ركوبة مجانية" :

2/الملكية الكاملة تسمح الشركة العالمية الحصول على خبرة كبيرة في العمليات الدولية و على إتصال سوقي أفضل.

3/تفادي العيوب في الإدارة و الفعالية التي تظهر بسبب إختلاف المصالح و الأهداف[1]

[1] هاني حامد المنصور ، (2004) ، **التسويق الدولي** ، طبعة 2 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان، ص ص 38-390.

2-3 الإستثمار الأجنبي المباشر في شكل شركات متعددة الجنسيات:

التي تعد من أهم أشكاله و المحرك الرئيسي له فمن جهة فهي تمثل جزء هام من الإنتاج و العمالة و التبادل التجاري الدولي، و من جهة أخرى هي شركات عملاقة تتمتع بقدرات مالية ضخمة و قاعدة تكنولوجية جد متطورة و مراكز للبحث و التطوير في مختلف المجالات خاصة في مجال الإدارة و التسيير و إتخاذ القرارات الإستراتيجية[1].

المبحث الثالث: محددات و دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر و المخاطر التي يتعرض لها .

تناول المبحث محددات الإستثمار الأجنبي المباشر و دوافعه و المخاطر التي تواجه الإستثمار الأجنبي المباشر و سبل مواجهة هذه المخاطر .

المطلب الأول: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر.

تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات على عدة عوامل، و هذه العوامل تختلف بإختلاف طبيعة المشروع الإستثماري و جنسية المستثمر و هي سيسات الدولة المضيفة و الإجراءات المطبقة لحماية المستثمر و توجد ثلاثة محددات التي يوضحها المخطط الموالي :

[1] كداية سميحة (2020) ، **الإستثمار المباشر في الإقتصاديات النفطية بين حتمية التنويع الإقتصادي و تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية** ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف ، ص ص ص10-11.

الشكل رقم (1-2): يمثل محددات الإستثمار الأجنبي المباشر

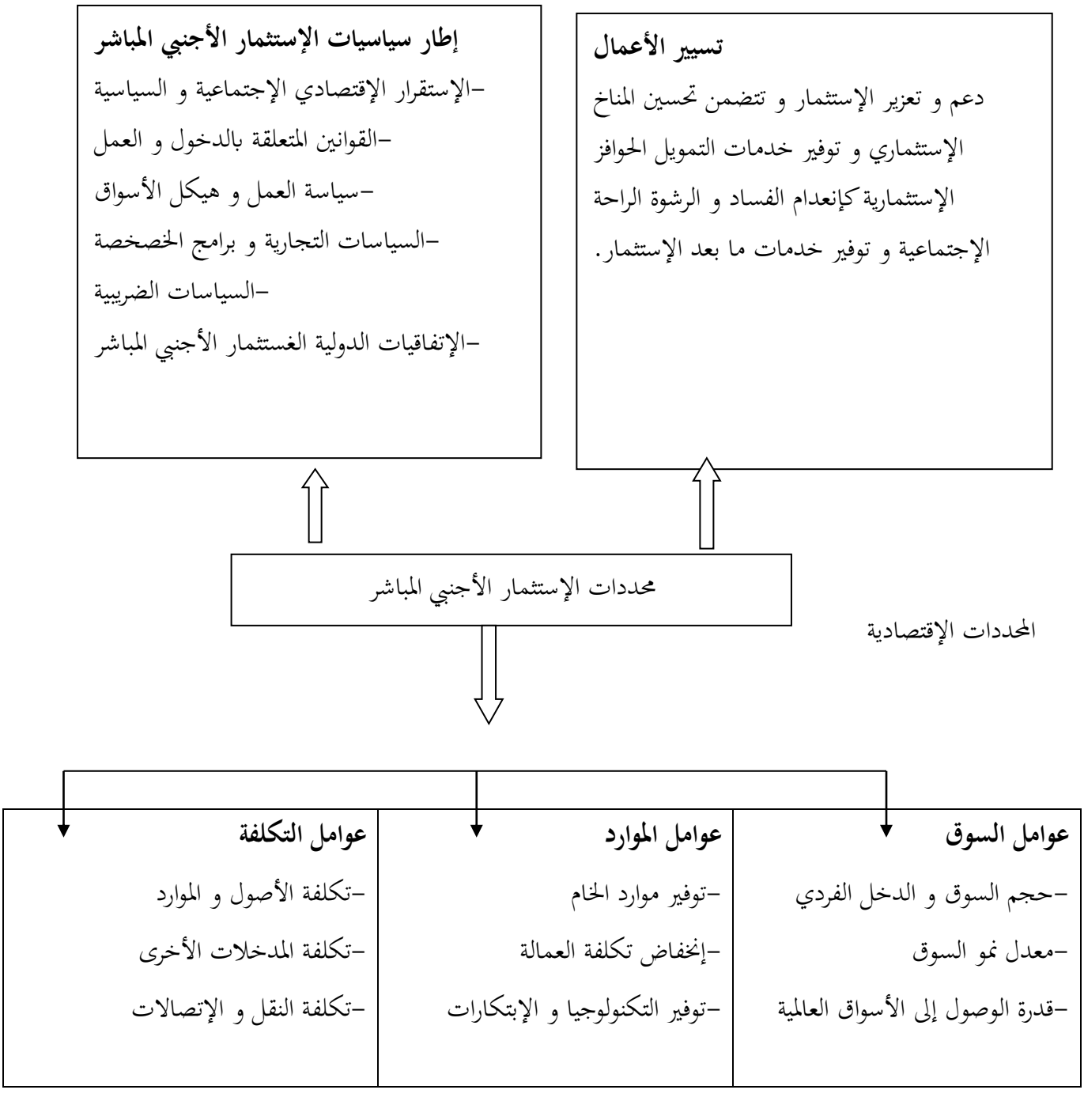

المصدر : بشرول فيصل ، رملاوي عبد القادر، ألأثار الديناميكية للإستثمار الأجنبي المباشر على معدلات النمو الإقتصادي في الجزائر ، مجلة التنظيم و العمل ، العدد 03، (2016) ، ص 46 .

المطلب الثاني: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع البلد الراغب في جذب المستثمر و المستثمر الراغب في الإستثمار خارج الوطن و بالتالي تم التطرق إلى أهم الدوافع.

1.دوافع المستثمر الأجنبي:

و يتمثل في الأهداف الذي يسعى المستثمر إلى تحقيقها[1]:

-البحث عن الإستثمار التي تتمتع بالإعفاءات و المزايا الضريبية الجمركية و غيرها من التسهيلات التي تقدم لها من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر من قبل العديد من الدول ،

-التخلص من مخزون السلعي راكد و البحث عن أسواق جديدة،

-التخلص من التكنولوجيا القديمة و التخلص من مخلفات الإنتاج في الدول المضيفة،

-النمو و التوسع و غزو الأسواق الخارجية و إختيار منتجات جديدة و إستخدام العملاء في البلد المضيف،

-الإستفادة من الأجور المنخفضة لليد العاملة بالدولة المضيفة،

-إستغلال المواد الخام المتاحة بالدولة المضيفة و الإستفادة من الإعفاءات و المزايا الممنوحة من طرف الدولة المضيفة،

-السيطرة على الدول المحلية التي تقام فيها الإستثمارات الأجنبية من خلال عملها داخل السوق و مقاومة المنافسة بصورة فعالة خاصة في ظل ما يتم توفره لها من حوافز تشجيعية .

ثانيا : دوافع الدول المضيفة

يمكن تلخيصها في ما يلي :[2]

- الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية : هناك دول تمتلك ثروات طبيعية هائلة إلا انها لا تمتلك الإمكانيات المادية و المالية لإستغلالها
- زيادة معدل التكوين الرأسمالي : تساهم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الرفع من معدل التكوين الرأسمالي خاصة في الدول التي تعاني من مشاكل في التمويل أو عجز الموارد المالية .

[1] عبو هودة ، (2008/2007) ، **أثر العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية و محاسبة ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، بالشلف ، ص 60.

[2]- بن زموري خيرة ، (2019/2018) ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية و تجارة دولية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الغقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، ص 12

الجدول الموالي رقم (1-1) : يوضح الفرق بين دوافع المستثمر الأجنبي و دوافع الدول المضيفة .

دوافع المستثمر الأجنبي	دوافع الدول المضيفة
– البحث عن استثمارات ذات ضرائب اقل أو بدونها – التخلص من مخزون سلعي زائد – التخلص من تكنولوجيا متقادمة – التغلب على البطالة المقنعة في الدول المقر – البحث عن اسواق جديدة – اختيار منتجات جديدة – النمو و التوسع و غزو الاسواق الخارجية	– تحقيق تقدم اقتصادي مطرد – جذب الاستثمارات الدولية – الحصول على تكنولوجيا متقدمة – توفير الادارة المتقدمة – المشاركة في حل مشكلة البطالة المحلية – توظيف عوامل الانتاج المحلية – إحلال الانتاج المحلي محل الواردات – الاقتصاد التصديري من خلال الشركات الوافدة – تقديم مجموع من المزايا الضريبية و غير الضريبية لتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر

المصدر : بن زموري خيرة (2019/2018) ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية و تجارة دولية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة.

المطلب الثالث : مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر و سبل مواجهتها من طرف المستعمر

لكل استثمار مخاطر و هذه المخاطر تكون مرتبطة إما بحجم أو بموقع أو مجال نشاط او إمتداده الجغرافي و تقسم المخاطر الى مخاطر سياسية و أخرى اقتصادية

أولا : المخاطر السياسية

يعرف بريلي مايرز المخاطر السياسية التي يتعرض لها المستثمرون الدوليين في نقص الحكومة لوعودها لسبب او لأخر و ذلك بعدم تنفيذ قرار إستثماري

و تتراوح المخاطر السياسية من مجرد مخاطر محدودة التأثير الى مخاطر إستيلاء الحكومة الاجنبية الكلية على عمليات الاستثمار و هناك كثير من المخاطر القانونية في مجال الاستثمار الدولي ببساطة تتبع تلك المخاطر من عدم القدرة على التنبؤ بالنظم القانونية و التنظيمية الاجنبية و تحدث من خلال أساليب متعددة هي :

أ- المصادرة :

ب- هي مصادرة الاصول او الممتلكات هذا يحدث عادة عندما تستحوذ الحكومة على ملكية الاستثمار لأغراض الخاصة او تقوم بتوزيعه على المستثمرين المحلين ذو القطاع الخاص كالإستيلاء على النفط و غيرها من المعادن هو مثال كلاسيكي للمصادرة المباشرة .[1]

ت- **نزع الملكية:** يذهب البعض الى نزع الملكية بأنه الاجراء الذي تتخده الدولة او إحدى هيئاتها العامة لنزع ملكية أموال عقارية مملوكة لأشخاص خاصة تحقيقا لدواعي الصالح العام بموجب قانون اداري يصدر الجهة المختصة و هو أجراء قد تستعمله الدولة المضيفة في اي وقت .

ث- **التأميم:** يستعمل التأميم في بعض الدول كوسيلة للحصول على ملكية غير خاصة في الدول ذات التوجه الاشتراكي ، سابقا فهو إجراء يقصد به نقل ملكية مجموعة من الأموال التي تكون في صورة مشروع إلى الملائمة بهدف القضاء الشامل على كافة مظاهر الملكية الفردية لوسائل الإنتاج .[2]

ثانيا : المخاطر الاقتصادية :

و تشتمل على المخاطر ذات الطبيعية التجارية و أخرى ذات الطبيعية المالية .[3]

1- **المخاطر التجارية:** يمكن تلخيص اهم المخاطر التجارية التي يتعرض لها المستثمر الأجنبي في ما يلي:

أ- **الخطر العائد على الاستثمار** : يعتبر تحقيق الإرباح الهدف الأول و الأساسي لانتقال المستثمر الى الاستثمار خارج بلده ، و ينبغي ان تكون هذه الأرباح اكبر مما يتحقق في البلد الأصل حيث يغطي المخاطر الكبرى . غير ان عدم توفر المعلومات الضرورية الشافية عن البلد المضيف أو تغيرها بسرعة تجعل توقعات تحقيق العائد المستهدف مظطربة.

ب- **خطر المنافسة:** قد يكون دافع المستثمر الاستثمار خارج وطنه الهروب من المنافسة المحلية غير انه ينبغي التأكد من خلو البلد المضيف من الوضع التنافسي المماثل لبلده الأصلي حاضرا و مستقبلا . فالشركات الدولية تفضل الدخول الى السوق الذي يمكن ان تتمتع فيه بمركز تنافسي جيد . و تهرب عادة من الاسواق التي تفتقد فيها ذلك ، و على الشركة أن تضع في حسابها حاضر و مستقبل مركزها التنافسي .

ت- **قيود الاستيراد:** قد يتعدى اثر الرقابة على النقد الاجنبي في البلد المضيف للاستثمار الى الحد لامن قدرة الشركة على استيراد الكميات اللازمة من المواد الاولية ، و قطع الغيار غير متوفرة في السوق المحلي ، او قد يضع البلد حدود كمية الواردات من بعض المواد او تمنع استيرادها في حالة توفرها في السوق المحلي بغض النظر

---

[1] جمال الدين برقوق و آخرون ، (2016) ، **إدارة الإستثمار** ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان ، ص 270.

[2] هند سعدي (2017/2016) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في البلدان العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، ص 2.

[3] عبد الكريم بعداش ، (2008/207) ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الإقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص النقود و المالية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، ص 123-124.

عن اسعارها وجودتهاو كلها حالات تؤدي بالمستثمر الأجنبي إلى تخفيض الانتاج مما يزيد من تكلفة الوحدة الواحدة بفضل التأثير العكسي للتكاليف الثابتة .

2-المخاطر المالية :

و هي المخاطر التي تؤثر سلبا على الوضع المالي الحالي و المستقبلي للمستثمر و منها :

أ.خطر منع تحويل الأرباح إلى الخارج/ أو استرجاع رأس مال المستثمر : أو تقييدها مما يفقد المستثمر الاجنبي تحقيق هدفه الأساسي ، ففي حالة المنع الكلي او الجزئي يصبح هذا المستثمر ملزما بغعادة استثمار ارباحه ، في نفس البلد او اللجوء إلى طرق غير قانونية لتحويل لأرباح استثماره الى بلدان اخرى والى بلده الاصلي حسب ما يناسبه .

ب.خطر سعر الصرف : و يسمى ايضا بخطر الترجمة و هو الخطر الذي تتعرض له الشركات المتعددة الجنسيات نتيجة التحركات غير الملائمة في معدلات تبادل العملات الاجنبية (اسعار الصرف) و دلك عندما يكون لديها أصول و عليها إلتزامات ذات آجال متوسطة و طويلة مقومة بعملات الدول المضيفة لأستثمار تلك الشركات ، و يشير هذا المفهوم بشكل محدد الى حقيقة و هذي أن الشركة متعددة الجنسيات عليها ن تترجم قيم أصولها و إلتزامات المذكورة ، بعملة الدولة المضيفة للاستثمار الى عملة الدولة التي توجد بها الشركة الأم في نهاية كل سنة و قد ينشأ عن هذه الترجمة خسارة بالنسبة للشركة متعددة الجنسية ، و ذلك إذا انخفضت قيمة عملة الدولة المضيفة للاستثمار مقابل عملة الدولة التي يوجد بها مقر الشركة الام .

فخطر سعر الصرف يتحقق عند إنخفاض سعر العملة في الدولة الاجنبية إما نتيجة لقرار الحكومة او نتيجة للتضخم او لغيره من العوامل و يلحق هذا الانخفاض خسائر بالمستثمر الاجنبي ، لأن هذا الاخير ينفق اموالا حالا وفق سعر الصرف الحالي ثم يسترجع أمواله أو عوائدها مستقبلا وفق سعر الصرف المستقبلي المجهول القيمة و لهذا يتغير سعر الصرف إنخفاضا و إرتفاعا ، يؤثر سلبا و ايجابا على العائد المتوقع للاستثمار و من ثم فهو يحفز او يثبط المستثمر على الاستثمار في الخارج حسب توقعاته المستقبلية لاتجاهات اسعار صرف عملات البلدان المرغوب الاستثمار فيها .

ث.الازدواج الضريبي على الارباح المحولة: قد تخضع الارباح المحولة من البلد المضيف للاستثمار الى البلد الاصلي للمستثمر الى ضريبة على الدخل للمرة الثانية في بلد هذا الاخير بعد ما تكون قد خضعت لنفس الضريبة في البلد الذي تحققت فيه هذه الارباح مما يقلص صافي ارباح الاستثمار الاجنبي المباشر .

سبل مواجهة مخاطر الاستثمار الاجنبي المباشر من طرف المستثمر :

تتنوع و تتجدد سبل مواجهة مخاطر الاستثمار في الخارج بتنوع و تجدد هذه المخاطر التي يواجهها كل مستثمر خارج وطنه و حسب الظروف التي قد تسمح باستخدام سبيل دون آخر فهناك مخاطر يمكن الاحتياط لها و اخرى لا يمكن ذلك خصوصا المخاطر السياسية و في ما يلي نفرض بعض الطرق الممكنة الاستخدام في مواجهة المخاطر المالية :

أولا :سبل مواجهة مخاطر منع او تقييد تحويل الأرباح

و تتلخص هذه السبل في استحداث خسائر معتمدة او تخفيض الإرباح إلى ادني مستوى و ذلك باتباع عدة طرق منها :

1- التلاعب بأسعار التحويل بين فروع الشركة الواحدة : حيث ترفع الشركة الام اسعار صادراتها الى فرعها في الخارج و تستورد منه باسعار منخفضة الشي الذي يحدث خسائر في الفرع و تحول ارباحه الى الشركة الام بطريقة غير مباشرة

2- تقديم قروض للفرع الأجنبي من طرف الشركة إلام بأسعار فائدة مبالغ فيها و هذا حتى في حالة عدم اجتياح الفرع الأجنبي للقروض و لكن الهدف هو خلق أعباء إضافية تؤثر سلبا على النتيجة النهائية لهذه الفروع .

3- استرجاع القروض حيث تنخفض قيمة عملة بلد الفرع الأجنبي : و هذا يحمل الفرع الأجنبي خسائر صرف معتبرة و بالتالي التخفيض في ارباحه . [1]

ثانيا:سبل مواجهة خظر سعر الصرف :

يتعرض المستثمر الاجنبي لحظر سعر الصرف المتمثل في انخفاض قيمة عملة البلد المضيف للاستثمار اتجاه العملات الاخرى و بهدف التخلص من الاثار السلبية لهذه الحظر يلجأ المستثمر الى عدة سبل منها :

1- **العقود الآجلة المستقبلية:** تجرى هذه العقود في السوق المستقبلية و هي سوق يتعامل في اصول غير حاضرة يتفق على تسليمها في تاريخ لاحق و العقود الآجلة على العملة وسيلة لمواجهة لمواجهة تقلبات سعر الصرف بحيث يمكن للمستثمر الاجنبي الذي يتوقع إنخفاض قيمة عملة البلد المضيف لاستثماره مستقبلا ان يبرم عقدا آجلا او مستقبليا يتم بموجبه الاتفاق على بيع هذا المستثمر لعملة البلد المضيف في تاريخ لاحق ، وفق سعر الصرف الحالي وقت إبرام هذا العقد .

2- **مبادلة العملة الأجنبية:** يقصد بمبادلة العملة الأجنبية الترتيبات بين طرفين لتبادل عملة بعملة اخرى في تاريخ مقبل سعر صرف يحدد عند التعاقد فإذا رغبت شركة متعددة الجنسية تقديم مبلغ مالي بالدولار لأحد فروعها في بلد أخر بشرط استرجاعه بعد نصف سنة مثلا فقد تسترجع الشركة الأم بعد انقضاء هذه المدة بنفس المبلغ اذا لقي سعر الصرف ثابتا إما اذا تغير فتسترجع مبلغ اكبر أو اقل فاذا توقعت أنها ستسترجع مبلغ أقل تمكنها إبرام اتفاق مع بنك أو مؤسسة أخرى تضمن بمقتضاه الشركة الأم الحصول بعد نصف سنة على نفس المبلغ المدفوع حالا بغض النظر عن السعر الصرف وقت ابرام او تنفيذ العقد .

3- **العقود المتوازنة:** و تسمى ايضا بالقروض المتوازية و هي تلك العقود التي تقوم بين شركتين مختلفتين يقيمان في بلدين مختلفين ، فاذا رغبت الشركة (أ) من الدولة (س) تقديم قرض لأحد فروعها في الدولة (ع) و العكس بالنسبة للشركة (ب) الموجودة في الدولة (ع) و ترغب في تقديم قرض مماثل و في نفس التاريخ و لنفس المدة لفرع الشركة (ع) الموجود في نفس الدولة (س) فيمكن لهذين الشركتين بوساطة احد السماسرة إجراء عقد فرضين متوازين يتم بمقتضاه تقديم الشركة (أ) في الدولة (س) قرض لفرع الشركة (ع) الموجود في نفس الدولة (س) مقابل الشركة (ب) الموجودة في الدولة (ع) قرض مماثل لفرع الشركة (أ) الموجود في الدولة (ع) .

4- تعديل نظام المعاملات التجارية و المالية بين فروع الشركات الواحدة :

[1] عبد الكريم بعداش ، نفس المرجع السابق ، ص 125.

و يكون هذا ممكنا عندما تمتلك شركة واحدة لفرعين في بلدين مختلفين على الأقل فإذا كانت التوقعات هي ارتفاع سعر الصرف في الدولة (أ) اين يوجد الفرع (ج) و انخفاض سعر صرف عملة الدولة (ب) اين يوجد الفرع (د) لنفس الشركة الام (س) الموجودة في الدولة (ع) فيمكن للشركة الام ان تأمر فروعيها (ج) و (د) بضرورة احتفاظ الفرع (ج) بارصدة كبيرة و الفرع (د) بأرصدة دنيا مع تسديد كل الديون المستحقة على الفرع (د) اتجاه (ج) فورا تجنبا لا احتمال تغير سعر الصرف في غير صالحة مستقبلا .

و يكون هذا الأسلوب متاح للشركات التي تملك فروعا في دول و لها إطارات قادرة على التنبؤ بمثل هذه الأوضاع و اتخاذ الاجراءات المناسبة في حينه ، اما المستثمرين الذين لا يملكون اكثر من استثمار واحد فلا يمكنهم استخدام هذا الأسلوب .

خلاصة الفصل :

من خلال ما تم التطرق اليه فإن الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن إنتقال رؤوس الأموال للعمل في دولة مضيفة و تعطي لصاحبها حق التملك و إدارة المشروع ، و نظرا لأهميته قدمت العديد من النظريات لشرح أسباب هذه الظاهرة، بإعتباره يعمل على جلب التكنولوجيا و المعرفة وسيلة بديلة لإنعاش الإقتصاد و رفع درجة المنافسة مع الإستثمار المحلي و فتح المجال أمامه لغزو الأسواق الدولية ، و بالرغم من أهميته فإنه لا يخلو من المخاطر و المساوئ .

الفصل الثاني
الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيـــد:

لقد اهتم الكثير من الاقتصاديين من دول العالم على اختلاف توجهاتهم الفكرية و المدارس الاقتصادية التي ينتمون اليها بظاهرة النمو الاقتصادي حتى اصبح ينظر اليها على اساس معيار لتقيم التنمية الاقتصادية .

اذ تسعى دل الدول من خلال برامجها الاقتصادية الى تحقيق معدلات نمو ايجابية تقضي الى تحسين مستويات المعيشة للافراد ، فان دراسة النمو الاقتصادي تتميز بطابع من الاهمية و التعقيد في وقت واحد و ذلك لاختلاف الزوايا المتعلقة بالنظريات المفسرة لها .

من اجل التعرف على اهم الجوانب المتعلقة بهذه الظاهرة الاقتصادية تم التطرق في هذا الفصل الى المباحث التالية :

المبحث الاول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الثاني : نماذج النمو الاقتصادي

المبحث الثالث : أساسيات حول النمو الاقتصادي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حل النمو الاقتصادي

تسعى العديد من الدول الى رفع معدلات النمو الاقتصادي باعتبارها وسيلة تمويل مهمة حيث تساعد على سد فجوة الادخار و الاستثمار و منه سيتم التطرق في هذا المبحث الى تعريف النمو الاقتصادي و خصائصه و تعريف التنمية و الفرق بينهما .

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا : تعريف النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي بأنه زيادة كمية السلع و الخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع بمرور الوقت[1].

كما يعرف النمو الاقتصادي بانه الزيادات في السكان ضمن منطقة محددة او زيادة في كمية او قيمة السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي [2].

يعرف **سيمون كوزنتس** النمو الاقتصادي "انه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها و تكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي و التعديلات المؤسسية و الايديولوجية التي يحتاج الأمر إليها و يكون ذلك النمو نتيجة ناشبة عن التغيرات الاقتصادية جراء عملية التنمية و هذا التعريف يتكون من ثلاث مكونات رئيسية غاية في الاهمية و هي :

أ. استمرار الزيادة في الإنتاج الوطني بسبب دال لإحراز النمو الاقتصادي و القدرة على توفير مدى واسع للسلع و هي إشارة للنضج الاقتصادي .

ب . التكنولوجيا المتقدمة تعد الأساس او الشرط المسبق لاستمرار النمو الاقتصادي كشرط ضروري و ليس كشرط كاف.

ج . تحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة يتطلب اجراء تعديلات مؤسسية و إيديولوجية، فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون كالمصباح بدون كهرباء .[3]

و يعرف النمو الاقتصادي على انه زيادة في الناتج المحلي او إجمالي الدخل القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[4]

---

[1] عثمان أبو حرف: (2007) ، **الإقتصاد الدولي** ، ط 2011، دار أسامة ، عمان ، ص 35.

[2] محمد صالح تركي القريشي، (2010) ، **علم الإقتصاد التنمية** ، ط4، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن ، ص 40.

[3] علي حا تم القريشي ، (2017) ، **إقتصاديات التنمية** ، ط1، دار الكتاب و الوثائق ، بغداد، ص 31-32.

[4] سادة عبد الرؤوف ، (2010-2011) ، **محدثات سعر نفط منظمة اوبك و أثاره على النمو الإقتصادي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص نمذجة إقتصادية ، فسم العلوم الإقتصادية ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، ص 60.

ثانيا : خصائص النمو الاقتصادي :

تعددت الخصائص التي تميز النمو الاقتصادي و منه تم التطرق الى اهم الخصائص[1] :

1) المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج و النمو السكاني:

مرت كل الدول المتقدمة حاليا و في فتراتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة 1970الى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج و الزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 20 سنة الماضية نحو 2 % ، 1 % بالنسبة للنمو السكاني و 3 %بالنسبة لنمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيق و قد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و 72 سنة بالنسبة للنمو السكاني و 24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الاجمالي حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثرة الصناعية في أواخر القرن الثامن .

2) المعدلات المرتفعة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج :

الخاصية الثاني للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي النامية و توضح الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية و توضح الإنتاجية الكلي لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المستخدمة في حالة الإنتاج، و قد أظهرت دراسات أخرى ان معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في اي دولة تدرجت من 50 % الى 15 %للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة .

3) المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي و السياسي و الايديولوجي :

عادة ما يصاحب التغير في الهيكل الاقتصادي في اي مجتمع تغيرات في الاتجاهات و المؤسسات و الايديولوجيات و تعرف عملية التحول الحفري هذه بالتحديث modernzaion و قد وضع ميردل قائمة في مقالة عن التخلف الاقتصادي و غطت النقاط التالية :

1. **الرشادة** : تتم من خلال تحديث طريقة التفكير و كذلك العمل و الانتاج و التوزيع و الاستهلاك بالنسبة لجميع الأعمال و كذلك الأنشطة التقليدية .

2. **التخطيط الاقتصادي** : و الذي يكون له التأثير الكبير بعملية التنمية الاقتصادية

3. **التعادل او التوازن الاجتماعي و الاقتصادي و المساواة** : و الذي يعني التوزيع الأكثر عدالة للطبقات الاجتماعية و تقليل الفروق في الثروة و توزيع الدخل و العمل على رفع مستوى المعيشة و تكافؤ الفرص .

4. **تحسين الاتجاهات و المؤسسات** : يعتبر ضروريا من اجل يادة الكفاءة و فعالية العاملين و تشجيع المنافسة الفعالة و تحقيق الحراك الاجتماعي و تشجيع المشروعات الفردية و تحقيق مساواة اكثر في الفرص مما يساعد على رفع الانتاجية و رفع مستويات المعيشة بالنسبة للاتجاهات في مفهوم تحديث العمالة ينخفض غرس المثل العليا ، الكفاءة و

[1] قمر الزمان بوبير، خديجة كانوني (2017-2018) ، **أثر التهريب على النمو الإقتصادي في الأثر الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف ، ص 37-39.

الذكاء ، الحفاظ على الوقت و الالتزام و الامانة و القيادة ، التعاون و الاعتماد على الذات و الاقتصاد و التعاون، و الاستقامة و النزاهة.[1]

4) المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي :

لقد سجل النمو التاريخي للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو و هي المعدل المرتفع للتغير القطاعي و الهيكلي الملازم لعملية النمو حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية الى الأنشطة الغير زراعية و منذ وقت قريب كان التحول من القطاع الصناعي الي القطاع ألخدماتي و يصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية (و ذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية و الشخصية الى المنظمات الغير شخصية الوطنية متعددة الجنسيات) و أخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية و الريفية الى المناطق الحفرية و الأنشطة الصناعية و الخدماتية .[2]

5- الهيمنة الدولية:

عرفت المجتمعات المتقدمة بميلها التاريخي للسيطرة على المنتجات الدولية و المواد الخام و العمالة الرخيصة و فتح الأسواق أمام منتجاتها الصناعية في المستعمرات السابقة و هي في اغلبها بلدان نامية مما أدى بتحديد الاستعمار من خلال القوى التكنولوجية الحديثة المحتكر لديها خاصة المواصلات و الاتصالات مما فتح المجال للسيطرة الاقتصادية و السياسية محددا على البلدان النظمية و الضعيفة.

6-الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي العالمي :

حيث انه بالرغم من المكاسب التي حققها الناتج العالمي منذ قرنين من الزمن فان ذلك لم يشمل كل سكان العالم فالتوسع في النمو الاقتصادي العالمي الحديث حققه اقل من ربع السكان في العالم بما يعادل 80 % من الانتاج العالمي و ان علاقات القوة بين الدول المتقدمة و النامية غير المتكافئة تزيد من تعميق الفجوة بينها عبر الزمن و اصبحت احتمالات اللحاق شبه مستحيلة لان البلدان المتقدمة تتحول من الصناعات الآلية اي الهندسية و الدقيقة و هي تحتكرها حتى فيما بينها.[3]

---

[1] ميشيل ب تودارو ، (2006) ، **التنمية الإقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني** ، محمود حامد عبد الرزاق ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض ، السعودية ، ص ص 177.-178 .

[2] ميشيل ب تودارو ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 176-177.

[3] بنو جعفر عائشة ، (2018) ، **أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي** ، مجلة الهقار للدراسات الإقتصادية ، العدد 2، تندوف ، الجزائر ، ص 284.

المطلب الثاني : الفرق بين النمو و التنمية الاقتصادية

1) مفهوم التنمية الاقتصادية :

يقصد بها الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي خلال فترة زمنية معينة و معدل هذه الزيادة يقيس سرعة التنمية في مجتمع معين[1].

تعرف هيئة الأمم المتحدة للتنمية انها مجموعة من الوسائل و الطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الاهالي مع السلطات العامة من اجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية و الاجتماعية .[2]

و تعرف كذلك التنمية الاقتصادية " تهتم بالقرارات التي من شأنها تحسين معدلات النمو و زيادة مستويات الدخل الفردي اي الانتقال من هيكل اقتصادي ذو انتاجية منخفضة بالنسبة للفرد الى هيكل يحقق انتاجية احسن من خلال تغير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي.[3]

2) الفرق بين النمو و التنمية :

يتلخص فيما يلي :

-ان النمو الاقتصادي يحدث بشكل تلقائي مع مرور الزمن نتيجة وجود تشكيلة من المجتمع تحرص على العيش الدائم اما التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية مقصودة و مخططة لها من قبل الدولة لتحقيق تطور فعال وواعي من خلال توجيه التشكيلات المجتمعية نحو المجالات الملائمة

-النمو الاقتصادي يهتم بزيادة الناتج الوطني بينما ترتكز التنمية على التنويعية اذا تعذر احداث تغيرات في مكونات الناتج نفسه و في اسهامات القطاعات المولدة له بتعديل الاهمية النسبية لكل قطاع

-من الوارد ان يحصل النمو دون تحقيق التنمية حيث ينحصر النمو الاقتصادي في قطاع معين دون باقي الاقتصاد القومي لما يتسرب الدخل المحقق من هذا القطاع الى الخارج أو عندما تستحوذ فئة محدودة جدا من السكان على الدخل لذا فان التنمية الاقتصادية ترمي الى توفير قدر كبير من العدالة الاجتماعية بالإنصاف للطبقات الفقيرة و المحرومة .

- التنمية الاقتصادية تنطبق على البلدان المتقدمة المتميزة باستغلال الكامل او شبه الكامل للموارد المتاحة ، غير ان مفهوم التنمية الاقتصادية يتصادف مع البلدان المتخلفة لامتلاكها إمكانيات التقدم دون التقدم دون الاستغلال فالتنمية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصفها أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلية تشمل هيك(ل الاقتصاد الوطني و تسعى الى تنويع مصادر الدخل فيه .[4]

---

[1] محمد حسين الوادي و آخرون (2010) ، **مبادئ علم الإقتصاد** ، ط01 ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، ص 344.

[2] ريم ثوامرية، (2019) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر** ، على التنمية المستدامة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تجارة دولية و تنمية مستدامة ، قسم العلوم التجارية ، كلي العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، ص 25.

[3] طالب سومية شهيناز ، (2016-2017) ، **الأثر الديناميكي للنمو الإقتصادي على البطالة ، أطروحة دكتوراه** ، تخصص تحليل إقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس، ص 29.

[4] زكري محمد ، (2014/2013) ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إقتصاد كمي ، قصر العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس ، ص 46.

-ففي نظر الرأسماليين إن التنمية الاقتصادية بهذه المفهوم أوسع أو اشمل من النمو لا ينطوي على تفسيرات هيكلية كما إن النمو يهتم بالكم أما التنمية فتهتم بالكم و الكيف .[1]

المطلب الثالث : النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

أولا : نظرية آدم سميث

تمثل كتابات سميث بداية التفكير الاقتصادي المنظم و المتصل منه بعملية النمو الاقتصادي بصورة خاصة و لقد اعتبر سميث ان العمل هو مصدر ثروة الامم حيث ان تقسيم العمل هو وسيلة لزيادة انتاجية العمل و من ثم زيادة ثروة الامم اي ان سميث اهتم بتحديد العوامل التي تحقق النمو و اعتبر ان تقسيم العمل يعد مهم لماله من دور في زيادة انتاجية العمل الناتجة عن زيادة مهارات المتخصصين و زيادة الابتكارات الناتجة عن التخصص بالاضافة الى تناقص المدة الزمنية اللازم للعملية الانتاجية كل هذا يساهم في خفض تكاليف و زيادة الطاقة الانتاجية و من ثم تسهيل مهمة تراكم رأس المال ، و لقد كان سميث يؤكد على ان النمو الناتج و مستويات المعيشة يعتمدان على الاستثمار الذي يعد قوة دافعة لتراكم رأس المال و ان الاستثمار بدور يعتمد على الادخار الذي ينجح العمل ، و لقد كان سميث يعتبر ان زيادة العائد يخص مختلف النشاطات المعتمدة على الارض مثلا : المناجمو الزراعة ذلك كونه كان يعتبر الأرض عامل ثابت من عوامل الإنتاج و من هذا المنطلق كان يعتبر ان التنمية الاقتصادية اذا انطلقت تكون تدريجية و تراكمية لكنه تصور تدهور الرأسمالية سوف يقلل من الإرباح و من ثم انخفاض تكوين رأس المال فالتصنيع و ينتهي تقدم المجتمعات و بهذا كان يعتقد سميث ان هناك حدود للتنمية و الركود الاقتصادي أمر حتمي.[2]

[1] صارة زعيترة (2019) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات إقتصادية و مالية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة زيدان عاشور ، الجلفة ، ص 69.

[2] الوليد قسوم ميساوي ، (2018) ، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد تطبيقي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلو م الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة خيضر ، بسكرة ، ص 50

الشكل رقم(2-1) : تطورات آدم سميث حول النمو الاقتصادي

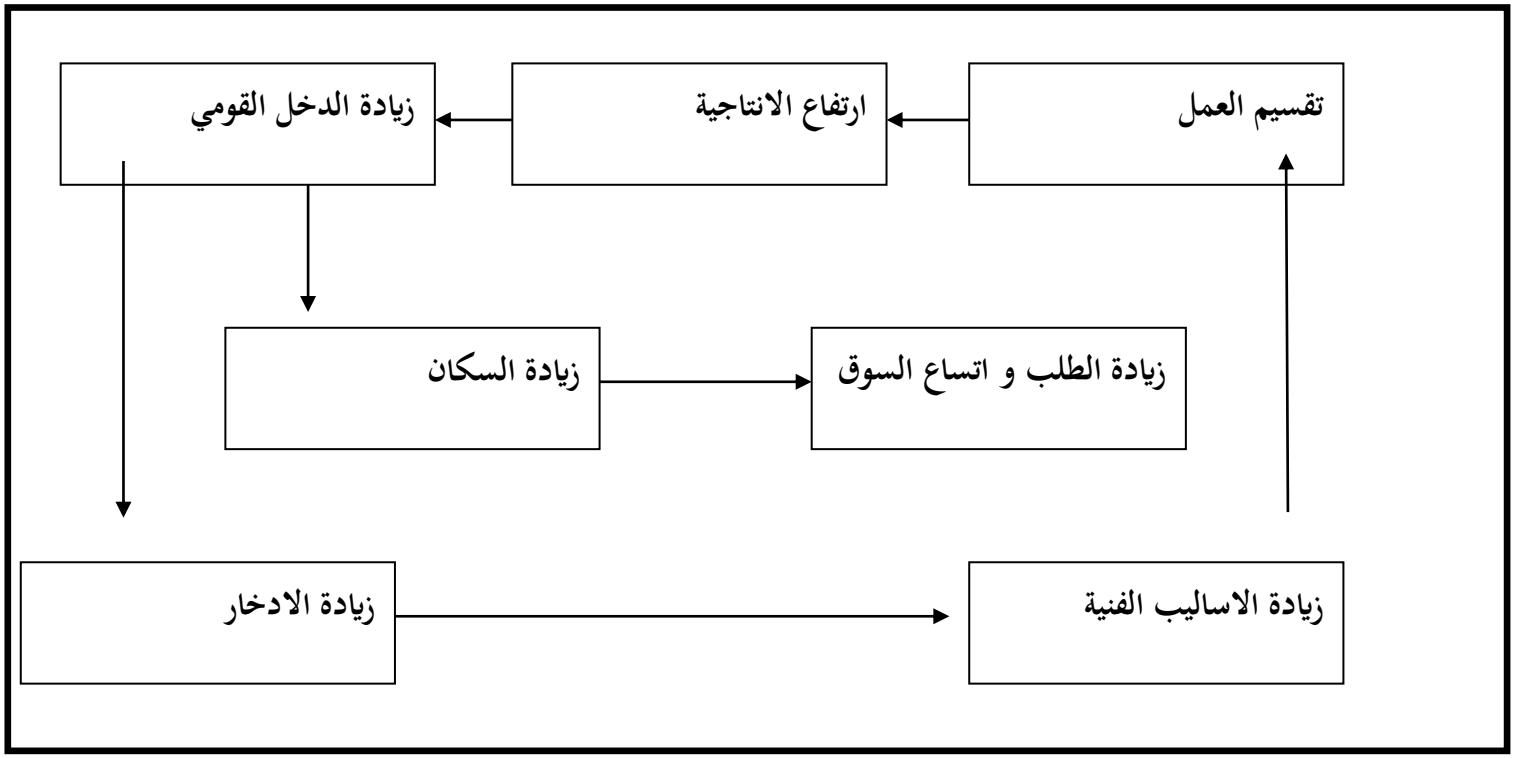

المصدر : ضيف احمد (2014 /2015) ، **اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي و المستديم في الجزائر** ،اطروحة دكتوراه ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة الجزائر 3 ، ص 17.

ثانيا: دايفيد ريكاردو

ان مشكلات الوفرات الخارجية التي بررت على نحو جلي في تحليل ادم سميث قد اعطيت اهتمام متناثرا فقط من قبل ريكاردو ان معظم وجهة نظر ريكاردو طورت وشكلت بصيغة الافتراضي الضمني ان مجموعة طرق الانتاج ذات الفوائد الثابتة الى الحجم والتي يختار منها المنتجون الذين يصغرون تكاليفهم طرق الانتاج التي يستعملونها هي مجموعة معطاة او ثابتة [1]وهو لم يعطي اهمية لدور التقدم التكنولوجي في التقليل من اثر ذلك ولهذا فقد تنبا بان الاقتصاديات الرأسمالية سوف تنتهي الى حالة الركود والثبات بسبب تناقض الفوائد في الزراعة

كما قام دافيد ريكاردو باعطاء الاسباب التي تؤدي الى حالة الركود اي النمو الصفري حيث قام بتوضيح ظهور وانتشار الركود استنادا الى افكار سميث حيث يعتبر ان حالة الركود ليست ناتجة عن القطاع الصناعي بل عن القطاع الزراعي وذلك بسبب المردودية المتناقضة في قطاع الزراعة وفي نظر ريكاردو ان نوعية الارض غير متساوية وبمقابل الزيادة المرتفعة للموارد الغذائية الناتجة عن تزايد النمو الاقتصادي ينتج ارتفاع الريع في الارض ذات الجودة المرتفعة مما يترتب عنه استغلال الاراضي ذات نوعية اقل وهذا ما يؤدي الى انخفاض النصيب النسبي للرأسماليين والعمل والذي ينتج عنه تناقض معدلات الارباح وكذلك تناقض مستويات الاجور حتى تصل الى حد طبيعي .

[1] محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سابق ، ص 79.

يعطي كذلك ريكاردو اهمية للعوامل غير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي بما في ذلك كا من العوامل الفكرية والثقافية في المجتمع و كذلك يركز على حرية التجارة كامل ممول للنم الاقتصادي من حيث تصريف الفائض الصناعي وتخفيض اسعار الموارد الغذائية مما يسمح لها من المساعدة على نجاح التخصص وتقسيم العمل[1] .

ثالثا: نظرية روبرت مالتوس

ركز على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الأرباح و ان إدخار أملاك الأراضي يحدد الإستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين و أن أي إختلاف بينهما يقلل الطلب على السلع ، فينخفض العرض و يتراجع الربح الذي يتراجع معه النمو و أما نظرية في السكن فتتخلص في أن نموه يكون بمتتالية هندسية على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية بسبب أهمية و دور التقدم التكنولوجي في النشاط الإقتصادي ، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث المجاعة لتناقص العوائد الزراعية فينخفض الدخل الفرد إلى حد الكفاف و بالتالي فإن أي زيادة في الموارد تؤدي إلى زيادة عدد السكان و لا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الإقتصادي.

إن تحقيقات مالتوس لم تصدق في كافة دوا العالم بإستثناء بعض الدول الإفريقية و الآسيوية حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الإنتاج إلى زيادة بمعدلات أكبر من معدل نمو السكن[2].

رابعا: نظرية شومبيتر

إعتبر أن التنظيم هو مفتاح عملية التنمية الإقتصادية ، حيث يقوم المنظم بإدخال الإبتكارات في العملية الإنتاجية، و تأخذ هذه الإبتكارات عدة صور مثل تقديم طرق مزج جديدة للعوامل الإنتاجية و إدخال سلع جديدة للسوق و إستخدام طرق إنتاجية و تنمية موارد جديدة للإمداد بالموارد الخامة و خلق تنظيمات جديدة للمجالات القائمة و ليس من الضروري أن يكون المنظم مخترعا أو رأسمالي يقدم الأرصدة الإستثمارية بل هو الذي يقوم بخلق شيء جديد في السوق عن طريق إستغلاله لهذه الأرصدة المالية التي يوفرها له الرأسمالي ، و قد ذهب شومبتر إلى أبعد من ذلك في تقليل أهمية الدور الذي يقوم به المدخرون ، إذ يمكن المنظمون حسبه الحصول على الأرصدة المالية التي لتمويل إبتكاراتهم من البنوك التي تمنح الإئتمان و هو ما يترتب عنه زيادة الإستثمار الحقيقي و يستخدم المنظمين هذه الأرصدة لجذب ما يحتاجونه من عوامل الإنتاج من صناعات السلع الإستهلاكية القائمة و هو ما يعيق إنتاج هذه السلع الإستهلاكية مما يتنخض عنه تحقيق إدخار أكبر ، حيث يقل الإستهلاك في صورته الحقيقية لسبب إرتفاع أسعار هذه السلع بمعدل يفوق إرتفاع الدخول النقدية لمعظم الأفراد و يتزايد دخول المنظمين بأنشطة إستثمارية في صورة إبتكارات جديدة تتزايد

---

[1] ضيف احمد ،(2015) ، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلو م الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، ص 17-18.

[2] كبداني سيدب أحمد ، (2013) ، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص إقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و التسيير جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان ، ص 36.

معها الاسعار و الدخول النقدية في الإقتصاد القومي بكامله و بذلك لا يصبح الإفتراض مقتصر على الأنشطة المبتكرة فقط[1].

1) دور الإبتكارات التكنولوجية[2]:

يلعب الإبتكار دورا أساسيا في تحليل شومبتر للنمو الإقتصادي حيث تتمثل هذه الإبتكارات في التقدم الفني أو إكتشاف موارد جديدة أو كليهما، مما يسمح لهذه الأخيرة من تمكن تغيير في دالة الإنتاج و التي بدورها تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي و يميز شومبيتر بين خمسة أصناف من الإبتكارات:

-إنتاج سلعة جديدة و إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج و إقامة تنظيم جديد في الصناعة.

-توسيع عن طريق إدراج أسواق جديدة و الحصول على مواد أولية جديدة.

و تتمثل الإبتكارات حسب شومبيتر في إدخال منتج جديد أو مستمرة فيهما هو موجود بما يقود إلى التطور .

2) العملية الدائرية[3]:

إن تمويل من الإئتمان المصرفي يؤدي إلى زيادة الدخول ثم زيادة القدرة الشرائية و مع ظهور المنتجات الجديدة ينقضي الطلب على السلع القديمة ، و هذا ما يؤدي إلى تقلص تلك المشروعات و خروجها تدريجيا و عندما يشرع المبتكرون في تسديد القروض من الأرباح فإن العرض النقدي سوف ينكمش و تمثيل الأرباح نحو الإنخفاض و يرى شومبيتر بوجود موجات طويلة من المد و الجزر ، فكل موجة من الرواج تأتي مصحوبة بالإكتشاف و عندما تنتهي يعود الإقتصاد إلى حالة السكون و عندما تنتهي يعود الإقتصاد إلى حالة السكون و عندئذ يبدأ المنظمين في تقديم الإبتكارات الجديدة و يعود الإزدهار مرة أخرى .

خامسا: النظرية الكينزية .

يعد الإقتصادي (جون بناركينز) من أبرز إقتصادي القرن العشرين إذ إرتبطت بإسمه العديد من الأفكار و النظريات .

إن تحديد قوانين نمو الدخل القومي يعد من المسائل المركزية في هذه النظرية. لذا تحتل نظرية المضاعف ركنا أساسيا في نظرية الدخل القومي ، إذ يرتبط زيادة الدخل القومي بزيادة الإستثمارات، و هذا الإرتباط واضح من وجهة نظر الإنتاج المادي فزيادة الإستثمارات الرأسمالية تؤدي إلى زيادة المنتجات و بالطبع لا يرجع ذلك لكون راس المال منتجا بحد ذاته و غنما يمكن من خلاله تشغيل قوة عمل إضافية أو زيادة إنتاجه في العمل[4] .

و بالتالي فقد تم التركيز على ربط النمو بالناتج الإجمالي فيكون الطلب العامل الموجه لكل من الإستثمار و التشغيل و الإنتاج، و لكن في غياب أية آلية تلقائية تجعل بالضرورة الإستثمار مساويا للإدخار عند مستوى التشغيل الكامل

---

[1] الوليد قسوم ميساوي ، مرجع سابق ، ص 52.

[2] بضياف سليمان (2018) ، **أثر النمو الإقتصادي على البطالة** ، مذكرة ماستر، تخصص نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف، ص 61.

[3] بضياف سليمان ، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[4] سعدية هلال حسن التميمي، (2015) ، **تحليل مؤشرات البنية الإستثمارية و دورها في تحفيز النمو الإقتصادي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم الإقتصاد ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق ، ص 43.

و لقد أدخل كينز مقارنة بالكلاسيك متغيرات تتسم بالديناميكية مثل نمو السكان و التحول التكنولوجي و الزيادة و لكنها من جانب آخر تعاني من بعض الجمود و الصيغ العامة و بالتالي فالتحليل الكينزي لم يلمس تماما الظواهر الاساسية للنمو خاصة و أنه إعتقد بإرتفاع قيمة المضاعف في البلدان المختلفة بسبب إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك فيها و ذلك رغم ما أشر إليه من أن سبب فقر الدولة يعود إما إلى إنخفاض مستوى التشغيل و إما إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و التكنولوجيا المستخدمة فيه ، كما ينتقد هذا التحليل على عدم ربط متغيراته الديناميكية بالنظر للإنتاج و على عدم التركيز على المكونات الإستثمار أو على تطوير قطاعات معدنة في الإقتصاد[1].

المبحث الثاني: نماذج النمو الإقتصادي .

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف النظريات الإقتصادية في النمو الإقتصادي ، حيث سنركز على بعض هذه النظريات دون أخرى، حيث سنقدم شرح مفصل لهذه النظريات إنطلاقا من البناء و التحليل الرياضي مرورا بمختلف النتائج المتوصل إليها.

و من أهم هذه النظريات أو النماذج : نموذج هارود دومار ، نموذج سولو، نموذج النمو الداخلي.

المطلب الأول: نموذج هارود دومار (Harrod – Domar Model) [2]

عندئذ إن أبسط دوال الإنتاج و الأكثر إنتشارا و التي أستعملت في تحليل النمو الإقتصادي كانت قد طورت على نحو مستقل خلال عقد الأربيعينيات من القرن العشرين الماضي من قبل الإقتصادي البريطاني روي هارود Roy Harrod و الإقتصادي الأمريكي الذي يعمل في الـ (MIT) إفيسي دومار (Evesy Domar) لتوضيح العلاقة بين النمو و البطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ، و لكن نموذج العلاقة هارود دومار كان قد أستعمل على نحو واسع في البلدان النامية بوصفه طريقة بسيطة للنظر إلى العلاقة بين النمو و متطلبات رأس المال.

يعتمد هذا النموذج إلى إفتراض هو أن الإنتاج لأي وحدة إقتصادية سواء كانت شركة أو صناعة أو الإقتصاد الوطني برمته يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة ، و هكذا إذا دعونا الإنتاج (y) و خزين رأس المال (k) عندئذ يمكن ربط الإنتاح إلى خزين رأس المال من خلال المعادلة:

$$y = \frac{k}{l} \quad .....1$$

عندما يكون :

k : ثابت يدعى معامل رأس المال

و لتحويل هذه المعادلة إلى عبارة أو جملة حول نموذج الإنتاج تستعمل الرمز (1) للتعبير عن الزيادات في الإنتاج رأس المال و نكتب.

$$y\Delta = K/K .....(2)$$

[1] الوليد قسوم ميساوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 53.

[2] محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 91.

إن معدل نمو الإنتاج (g) هو ببساطة الزيادة في الإنتاج مقسومة على كمية الإنتاج الكلي : $\frac{\Delta y}{y}$

$$g = \frac{\Delta y}{y} = \frac{(\Delta k)}{y}\ \frac{1}{k} \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

و للإقتصاد الوطني برمته فإن (Δk)هو يشبه الإستثمار (I) الذي يجب أن يساوي الإدخار (s) و لذلك فإن $\frac{(\Delta k)}{y}$ يصبح $\frac{(I)}{Y}$ و هذا يساوي $\frac{(S)}{Y}$ الذي يمكن أن :

يعبر عنه بمعدل الإدخارات (S) نسبة مئوية في الناتج القومي و المعادلة (3) يمكن أن تحور إلى :

$$g = \frac{s}{k} \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

و التي هي العلاقة الأساسية لنموذج هارود دومار لإقتصاد معين ، إن هذه المعادلة تتضمن رؤية تقول إن رأس المال الذي يخلقه الإستثمار في المصانع و المعدات هو المقرر الرئيسي للنمو و إن الإدخارات من قبل الناس و الشركات هي التي تجعل الإستثمار ممكنا.

***نموذج هارود دومار و دالة الإنتاج ثابتة المعادلات[1] :**

إن معدل نمو الإنتاج يعتمد على التغيير التكنولوجي و على معدل نمو عناصر الإنتاج أو المدخلات ، إن العلاقة التي تجمع بين الإنتاج و المدخلات و التكنولوجيا يعبر عنها بدالة الإنتاج ، ‘ن واحدة من أبسط أو أكثر دوال الأنتاج تقييدا هي:

"دالة إنتاج ثابتة المعاملات " :

عندما نفترض علاقة ثابتة و غير مرنة بين الإنتاج و المدخلات الداخلة في الإنتاج أو عناصر الإنتاج. إن هذا النمط من دوال الإنتاج التي كانت الصفة أو الخاصية المبكرة و الأساسية لنماذج النمو الإقتصادي و هي أيضا تشكل الأساس أو القاعدة لتحليل المستخدم –المنتج.

و للتوضيح نفترض أن هناك عنصرين من عناصر الإنتاج فقط رأس المال و العمل و إن التقدم التكنولوجي محايد يؤثر في الإنتاج الكلي للعنصر و ليس الإنتاجيات الحدية النسبية لهذه العناصر لنجعل:

y: الإنتاج القومي الحقيقي .

k : خزين رأس المال المادي.

l: العمل A : مؤشر (رقم قياسي للتكنولوجيا) .

إن دالة الأنتاج تابتة المعاملات يمكن أن تكتب كما يأتي:

$$Y = A \cdot \min\left(\frac{k}{v} \cdot \frac{l}{u}\right)$$

[1] محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 92-93 .

v: نسبة رأس المال إلى الإنتاج الثابتة $(\frac{k}{y} = v)$ الثابتة أن مستوى الإنتاج

k: نسبة العمل إلى الإنتاج $\frac{l}{y} = u$ الثابتة أن مستوى الإنتاج .

يتقرر من خلال الحد الأدنى (minimum) من النسب $\frac{l}{y}$ ،$\overline{v}$ أن (v) وحدات من رأس المال و (u) وحدات من العمل مطلوبة تماما لإنتاج $()$ وحدة من الإنتاج على سبيل المثال إذا كانت $I = A$ $5 = v$ ، $10 = u$ عندئذ (5) وحدات من رأس المال و (10) وحدات ن العمل، ستكون مطلوبة لإنتاج وحدو واحدو (1) من الإنتاج ، و بالطريقة نفسها فإن (10) وحدات من اس المال و (20) وحدات من اس المال و (20) وحدة من العمل ستكون مطلوبة لإنتاج (α) وحدة من الإنتاج مع دالة إنتاج ثانية المعاملات ليس هناك أن إستبدال بين رأس المال و العمل أن نسبة رأسه المال إلى العمل ثانية $\frac{v}{u}$ (هنا $\frac{v}{u} = \frac{5}{10} = 0.5$)

سوف نفترض أيضا ثبات العوائد للحجم بمعنى مضاعفة عناصر الإنتاج تؤدي إلى مضاعفة الإنتاج، إذا ضربت كل عناصر الإنتاج بعنصر c (c أكثر من 5) عندئذ فإن الإنتاج سوف يضرب العنصر نفسه (c) و هذا معني من خلال :

$$y = A.\min\left(\frac{k}{v}.\frac{l}{u}\right)$$

$$A.\min\left(c.\frac{k}{v}.\frac{cl}{u}\right) = cy$$

عندئذ :

فإن دالة الإنتاج تتصف بثبات العوائد للحجم[1].

[1] محمد صالح تركي القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 94.

الشكل رقم (2-2): نموذج هارود دومار

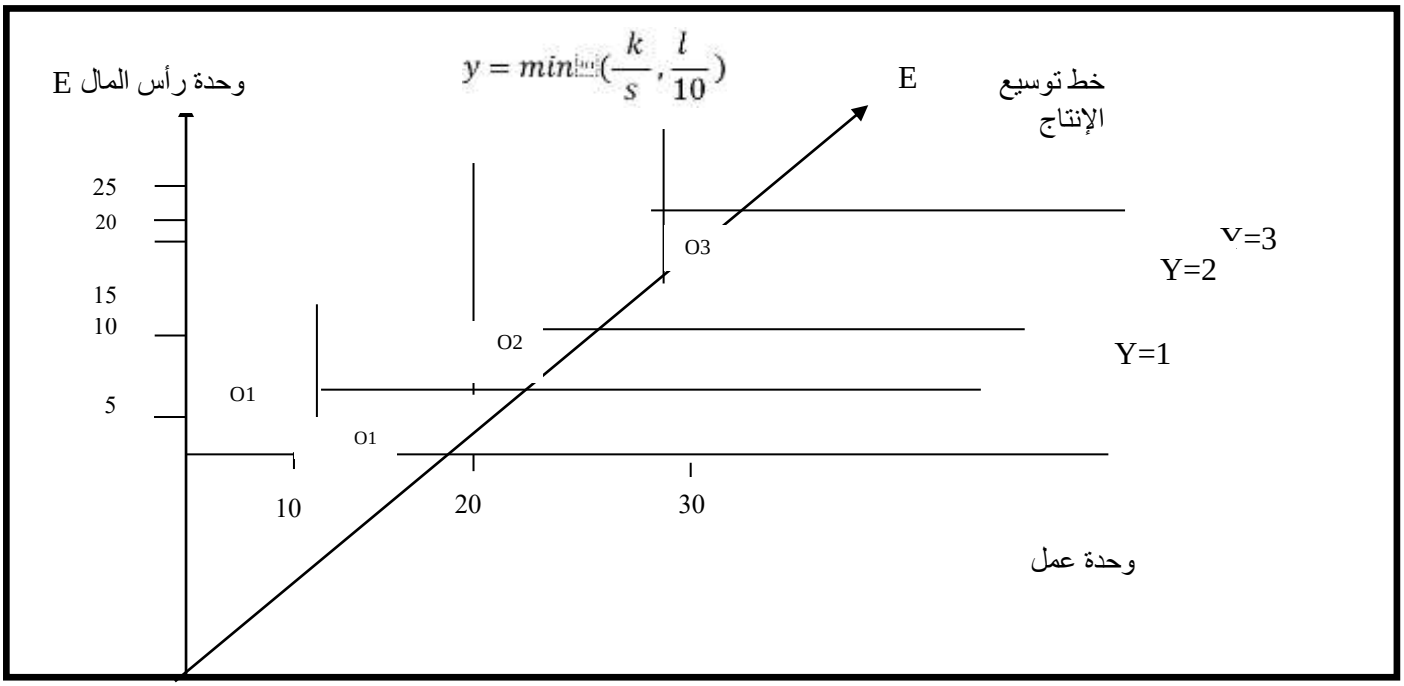

مصدر: محمد صالح تركي القريشي، (2010) ، **علم الإقتصاد التنمية** ، ط4، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن .

شكل يبين منحنيات السواء لدالة إنتاج ثابتة المعاملات يوضح التغيير التكنولوجي عن طريق التغييرات في قيمة (A) و هي الرقم القياسي للتكنولوجيا و الكفاءة التكنولوجية تعني أن الإنتاج الحدي لكل عناصر الإنتاج الداخلة في الإنتاج موجبا.

الكفاءة الإقتصادية : التوليفة من عناصر الإنتاج الأقل كلفة لمنظومة معطاة من أسعار عناصر الإنتاج ، إن الكفاءة التكنولوجية شرط ضروري للكفاءة الإقتصادية .

تقييم نموذج هارود دومار:

بالرغم من إضافات هذا النموذج فيما يتعلق بتحليل عملية النمو إلا أنه واجه مجموعة من الإنتقادات تمحورت حول عدم واقعية فرضياته التي يمكن إجمالها كمايلي:

-إفتراضه أن الميل الحدي للإدخار و نسبة رأس المال على الناتج ثابتان و إلا أنه يمكن تمييزها على المدى البعيد ما يؤثر في النمو .

-إفتراضية أن نسب إستخدام كل من رأس المال و العمل ثابتتان و هو أمر غير مقبول لإمكانية الإحلال بينهما فضلا عن تأثير التقدم التقني .

-إهماله لإمكانية التغير في المستوى العام للأسعار أو أسعار الفائدة .

-إفتراضه لوجود مساواة بين معامل رأس المال($\frac{k}{s}$) و المعامل الحدي لرأس المال ($\frac{\Delta K}{\Delta Y}$) ما يعتبر شيئا غير واقعي خاصة إذا دخل رأس المال مرحلة تناقص العوائد.

-تأكيد أن الإستثمار لا يؤثر على النمو في الأجل الطويل ، لأن الزيادة في معدل الإستثمار أو الإدخار يتم تعويضها بالزيادة في معامل رأس المال تاركا معدل النمو طويل الأجل دون تغيير ، الأمر الذي عارضته النظريات الحديثة للنمو خاصة منها نماذج النمو الداخلي.

-صعوبة تطبيقه على البلدان النامية لأن هذا النوع من النماذج يتميز بإرتفاع معدل الإدخار و معدل رأس المال بالإضافة لإفتراضه وجود إقتصاد مغلق و أسعار ثابتة الشيء الذي لا يتوافق مع خصائص هذه البلدان[1] .

المطلب الثاني: نموذج صولو [2]

يعتبر هذا النموذج من أهم نماذج النمو الإقتصادي تأثيرا في الأدبيات الإقتصادية و الواقع الإقتصادي خصوصا خلال الفترة ما بين الخمسينات و الثمانيناتمن القرن العشرين.

جاء هذا النموذج بناءا على أبحاث كل من الإقتصادي روبرت صولو، و الإقتصادي تريفور صوان، و ذلك في محاولة منهما لتفسير الشواهد التاريخية في الإقتصاد العالمي التي كانت تشير إلى الإختلاف الكبير بين دول العالم في مستويات المعيشة من خلال المعدلات المسجلة في نمو نصيب الفرد من حجم الناتج و يقوم النموذج النيوكلاسيكي صولو صوان على جملة من الفرضيات كالتالي :

- ✓ الإقتصاد مغلق بالتالي فالدخل يساوي الناتج و الإستثمار يساوي الإدخار.
- ✓ الإقتصاد مكون من قطاعين : قطاع العائلات و قطاع المؤسسات و تسوده المنافسة الكاملة بين المتعاملين الإقتصاديين.
- ✓ ثبات علة الحجم و إهتلاك رأس المال بقيمة T
- ✓ ثبات معدل نمو السكان و إعتبار معدل الإدخار ثابت .
- ✓ الإدخار و تكنولوجيا الإنتاج متغيرات خارجين.

1.بنية النموذج :

يتشكل النموذج النيوكلاسيكي صولو صوان من دالتين رئيستين تفسران آلية النمو الإقتصادي كما يبرز في مايلي:

1.1 دالة الإنتاج :

إرتكز النموذج النيوكلاسيكي صولو على دالة الإنتاج النيوكلاسيكية و التي تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس من الشكل.

$$Y = f(k,l) = k^a l^{1=a} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

و هي دالة تتميز بالخصائص التالية:

$$\frac{\partial f}{\partial k} > 0, \frac{\partial 2f}{\partial 2k} < 0$$

[1] زكريا محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 58-59 .

[2] بودخدخ كريم (2015) ، **إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيزالطلب أو تطوير العرض** ، أطروحة دكتوراه، غسر منشورة تخصص نقود و مالية ، قسم علوم التسيير كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2015 ، ص 41.

بالنسبة لعنصر العمل :

$$\frac{\partial f}{\partial l} > 0 \quad , \quad \frac{\partial 2f}{\partial 2l} < 0$$

تدل على ثبات عواد الإنتاج حيث:

$$f(\lambda k, \lambda\, l) = \lambda f(k, l), \qquad \lambda > o$$

تحقق شروط إيتاد التي تعني:

$$\lim f(k) = \lim_{l \to 0} f(l) \;=\; \infty$$

$$\lim f(k) = \lim_{l \to \infty} f(l) = 0$$

يمكن كتابة دالة الإنتاج على حسب نصيب الفرد من حجم الناتج و نصيب الفرد من رأس المال كمايلي:

$$\frac{y}{l} = f\left(\frac{k}{l} \cdot \frac{l}{l}\right) \rightarrow \frac{y}{l} = f\left(\frac{k}{l}, 1\right) \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

و بإعتبار الصدد ثابت لذا يمكن إهماله فنجد،

$$y = f(k) = k^a$$

حيث :

يستند النموذج النيوكلاسيكي لصولو صوان على دالة تشير إلى الدالة التي توضح كيفية تراكم راس المال ، و التي تحدد من خلال ما يلي[1]:

$$l = sg \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3) \qquad sg \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$k^a \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

و بإعتبار أن نصيب الف $I = sf(k) = s\,k^a \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (4)$ ت، بالتالي فإن نصيب الفرد من راس المال المهتلك الفعلي يقدر بالمقدار τk و المعادلة هي معادلة التراكم الرأسمالي في النموذج النيوكلاسيكي صولو صوان و تشير إلى أن التغيير في نصيب الفرد من رأس المال في الجانب الأيسر من المعادلة تتحدد على أساس عاملين في الجانب الأيمن من المعادلة و هما حصة العامل من الإستثمار $f(k)$ و الإهتلاك الفعلي لنصيب الفرد من رأس المال $\tau(k)$

[1] بودخدخ كريم ، مرجع سبق ذكره ، ص 42 .

الشكل رقم (2–3) : نموذج صولو صوان

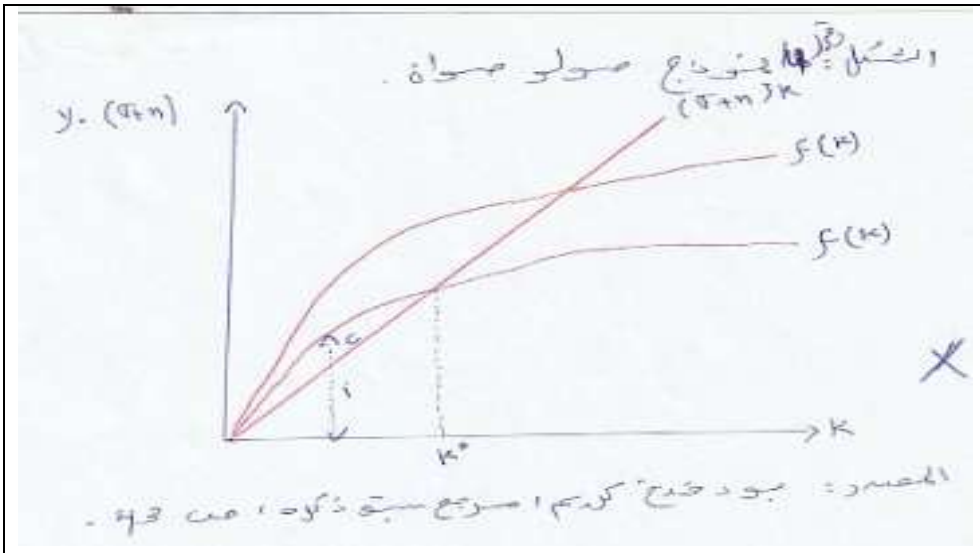

المصدر : بودخدخ كريم (2015) ، **إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض** ، أطروحة دكتوراه، غسر منشورة تخصص نقود و مالية ، قسم علوم التسيير كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3،.

***نقد نموذج سولو** :

تعرض نموذج سولو للعديد من الإنتقادات من أهمها:

أ.إهمال النموذج لمدى تأثير الإستثمار على النمو ، مع تركيزه على مدى تأثير نسبة الإحلال بين رأس المال و العمل.

ب.أهمل سولو مدى تأثير التغيير التكنولوجي و إبقاءه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة

ج.إفتراض النموذج تماثل السلع و هو إفتراض غير وقعي خاصة في السلع الرأسمالية.

د.إفتراض الإقتصاد المغلق و سيادة المنافسة الكاملة هو أمر بعيد عن الواقع و يكون أكثر تعقيدا في البلدان المتخلفة[1].

المطلب الثالث : نموذج النمو الداخلي

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي بدأ الإقتصاديون يشككون و يبتعدون عن إفتراضات النظرية النيوكلاسيكية في محاولة منهم لتحديد المصدر الاساسي و الآلية الأساسية لعملية النمو الإقتصادي ، و بالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الداخلي.

نموذج AK:

تتميز نماذج النمو الداخلي بخاصية رئيسية تتمثل في غياب غلة الحجم المتناقضة لرأس المال، و نموذج AK هو النموذجالأكثر بساطة في النمو الداخلي الذي يفترض أن الإنتاجية لرأس المال تبقى ثابتة.

[1] هند سعدي ، مرجع سبق ذكره، ص 72.

و أبسط شكل لدالة الإنتاج مع غلة حجم ثابتة هي:

$$y = AK \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

و إنطلاقا من $k = sy$ نستخرج معدل النمو :

$$g = (k / k)SA$$

S خار

و الإنتاجية الحدية لرأس المال و المشكل في هذا النموذج أنه لا يوضح المعنى الحقيقي للثروة لأنه مرتبط بمتغيرات أخرى داخلية ، و عليه فإن الإقتصادي $ROBELO$ أضاف في تحليله سلوك الإدخار .

و يرتكز الحل على تنظيم دالة المنفعة ذات الثابتة تحت القيد التراكمي لرأس المال .

$$sous : k \ ,(2) \dots\dots\dots \max v = (c^{1-\infty} \int \square/1-\lambda)e^{1-a-p}\Delta i$$

حيث p : تمثل مرونة التبادل للظرفية الزمنية.

و يحل هذا النظام عن طريق تحوين هاملتون من اجل الحصول على التوازن المنتظم للنمو او للإنتاج او لرأس المال، و الإستهلاك متزايد بنفس الوتيرة كالتالي:

$$g = c/c = k/k = y/y = A - p/\lambda \dots\dots\dots\dots (3)$$

و تمثل هذه العبارة معدل النمو وفقا لنموذج AK و كما نعلم أن هذا الأخير مرتفع بالنسبة للإنتاجية الحرية لرأس المال، و العائلات التي لديها زيادة في معدل الإدخار ،كما يتضمن نموذج AK الإنشاء الداخلي لمعدل النمو الإقتصادي على المدى الطويل و علاقته بمعدل الإدخار، ، و عليه فمستوى النمو الذاتي يتحدد بمعدل الإدخار، و هذا الأخير يستعمل كوسيلة مساعدة في السياسة الإقتصادية[2].

إعترف النموذجي بأهمية الإبداعات و الإختراعات في النمو الإقتصادي إلا أنه لا يعطي تفسيرا واضحا لهذا المتغير الحساس في كيفية الحصول عليه و طريقة نموه، أما في نظريات إقتصاديات المعرفة ، نظريات النمو الداخلي ، فهي تعطي لمفهوم التكنولوجيا معنى محدد حيث أن التكنولوجيا هي الكيفية التي تحول بها الموارد إلى إلى الظروف الإقتصادية بشكل عام ، و نستطيع جمع هذه المتغيرات الإبداعية و الإختراعية التي تحسن الظروف الإقتصادية بشكل عام، و نستطيع جمع هذه المتغيرات تحت تسمية إقتصاديات المصارف.

---

[1] مقلاتي عادل (2015) ، **دراسة قياسية لمحددات النمو الإقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد كمي ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، ص 32.

[2] مقلاتي عادل ، مرجع سبق ذكره، ص 33.

شكل رقم (2-4) : **نموذج** AK

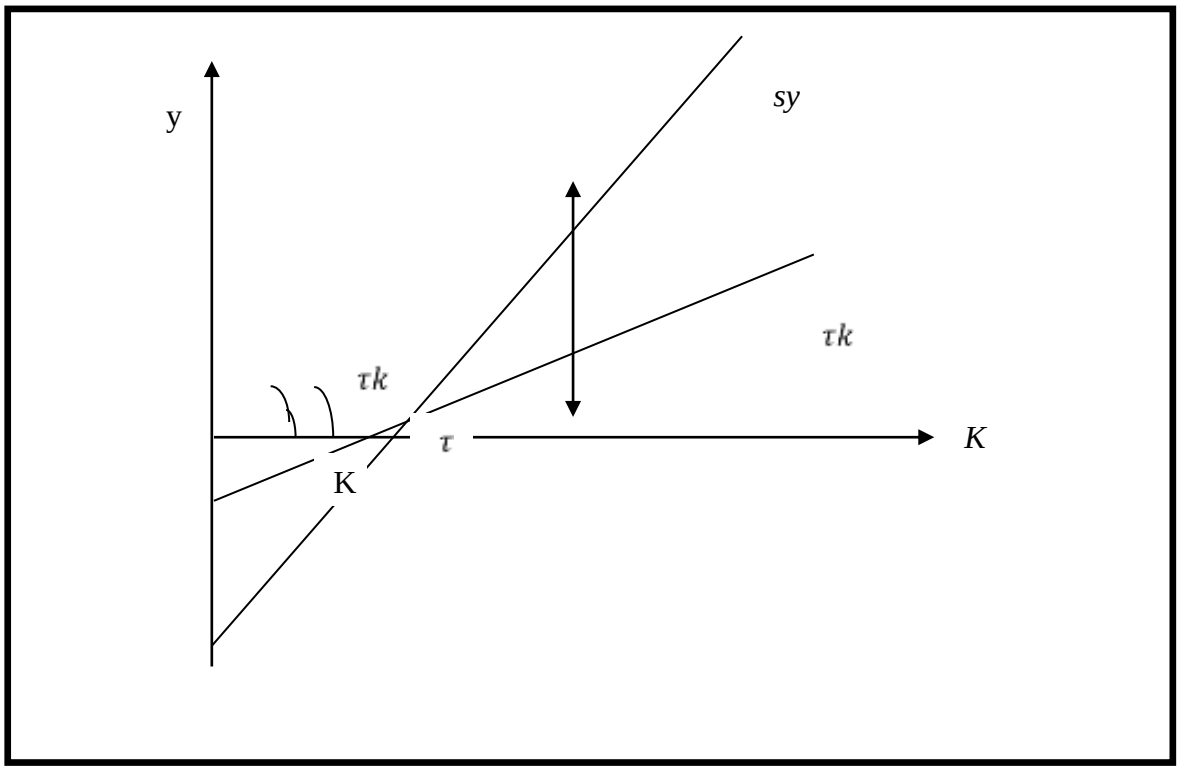

المصدر: عايب إيمان، بوقريعة خولة: 2020/2019، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماستير، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، ميلة، 2020، ص 44.

نقد نموذج النمو الداخلي:

من أهم عيوب نماذج النسق الحديثة أنها مازالت تعتمد على عدد من القروض النيوكلاسيكية التقليدية التي غالبا ما تكون غير مناسبة لإقتصاديات دول العالم الثالث، و أيضا ما يعوق النمو الإقتصادي بشكل متكرر في الدول النامية ، وجود عديد من صور عدم الكفاءة الناتجة من ضعف البنية الاساسية، و عدم ملائمة الهياكل المؤسسية و عدم كمال أسواق السلع و رأس المال.

كما أن نظرية النمو الداخلي أغفلت هذه العوامل المؤثرة حيث أن صلاحية دراستها للتنمية الإقتصادية تكون محدودة و خاصة عند المقارنة بين دولة و دولة أخرى.

كما أن نظريات النمو الداخلي أهملت الأثر على النمو في الأجلين القصير و المتوسط بسبب تركيزها الشديد لمعدلات النمو الإقتصادي ، كما أن الدراسات التجريبية التي تناولت قدرة نظريات النمو الداخلي على التنبؤ قد أظهرت تأييدا محدودا لهذه النظرية[1].

[1] هند سعدي، مرجع سبق ذكره ، ص 78.

المبحث الثالث: أساسيات النمو الإقتصادي

سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم محددات النمو الإقتصادي و عناصره و مؤشرات النمو الإقتصادي .

المطلب الأول: محددات النمو الإقتصادي

لكي يتحقق النمو الإقتصادي يجب توفر عدة عوامل و إختلف الإقتصاديون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل و عددها و يمكن أن نذكر العوامل التالية:

1- القوة العاملة:

تمثل القوة العاملية ما يعرف بالفئة النشيطة إقتصاديا من السكان و هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين السن الأدنى و السن الأعلى المسموح به للعمل و ذلك بطبيعة الحال بعد إستبعاد ربات البيوت)الغير راغبات في العمل) و المرضى و العاجزين عن العمل و هو فئة الطلاب في المدارس و الجامعات و الجنود في الثكنات أي أن قوة العمل تمثل كل العاملين فعلا و العاطلين عن العمل و هم راغبين فيه و قادرين عليه.

و كما هو معلوم فإن العمل لا يتساوون من حيث قدرتهم على الإنتاج لإختلاف مستواهم التعليمي و مهاراتهم هذا الإختلاف في مستوى الكفاءة للعمال يجعل من إعتماد العدد الإجمالي للعمال كمحدد للنتائج مؤثر ضعيف و بدلا من ذلك ينبغي إعتماد مؤشر الكفاءة الكلية للعمل و الذي تعد نتاج للعدد الكلي للعمال و متوسط رأس المال البشري (الكفاءة للأفراد العاملين حيث على سبيل المثال فإن خريجي الجامعة في الإعلام الآلي يمكنه أن يؤدي بنفس الوظيفة على إثنين من خريجي الثانوية و بتطبيق هذه الفكرة بشكل أوسع يمكن حساب وحدات الكفاءة الكلية لليد العاملة (H) كنتيجة للعدد الإجمالي للعمال في الإقتصاد (L) و متوسط الكفاءة (رأس المال للعمال (h) وفق العلاقة التالية $H = L + \lambda$ ، و تبين هذه العلاقة الكفاءة الكلية للعمل في الإقتصاد يمكن أن تزيد إما بمساهمة عدد كبير من العمال في العملية الإنتاجية (زيادة فرص العمل) أو يرفع إنتاجية كل عامل بإكسابه مهارات أكثر عبر التعليم الرسمي[1].

2- تراكم رأس المال[2]:

يشير مصطلح تراكم رأس المال إلى المكون المادي الناشئ عن عملية الإستثمار و يتجسد بصورة رئيسية بالإضافات المتحققة في الموجودات القائمة من المكائن و المعدات و الأبنية و الإنشاءات و وسائل النقل و يولد تراكم راسمالي عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كالإدخار لكي يتم إستثماره في إنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل ، المكائن ، طرق المواصلات، الجسور ، المدارس ، الجامعات، .... إلخ.

حيث أن تكوين رؤوس الأموال يشكل أحد العوامل الأساسية للنمو في الطاقة الإنتاجية للمجتمع مما يؤدي إلى زيادة الرصيد الرأسمالي المتاح للقوة العاملة فضلا عما يؤدي إلى من إمكانية الإستفادة من التطورات الفنية الحديثة.

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الإدخار لغرض تراكم رأس المال و عندما نفكر في رأس المال ينبغي التركيز على الإستثمارات التي يتم تنفيذها على نطاق واسع قبل البدء في التبادل التجاري مثل إقامة الطرق و مشروعات الري

---

[1] زكاري محمد ، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[2] سعدية هلال حسن التميمي، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

و المياه و الصحة العامة أو تدخل الحكومة لتأمين تنفيذ البيئة الرأسمالية الإجتماعية و هناك أيضا إستثمارات أخرى من أنظمة الدول و الإتصالات التي تنطوي على مؤشرات خارجية التي تعتمد في إنتاجها على كثافة إستخدام الجمهور لها.

3- التقدم التكنولوجي:

يعد التقدم التكنولوجي عامل أساسي و مهم للنمو الإقتصادي و لا يأتي هذا التقدم في الغالب من دون مقابل يجب السعي وراءه في نشاط إداري و هو نشاط غالبا ما يدفعه البحث عن الربح المادي و تتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف التي قد تكون منظمة في السلع الرأسمالية كالآلات و المعدات ، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات و مهارات ملازمة للأفراد و لا تنفصل عنهم.

و يتجلى دور التقدم التكنولوجي كعامل مهم للنمو الإقتصادي من خلال قدرته على زيادة كميات الإنتاج بإستعمال نفس الحجم و الكمية من المدخلات ذلك أن التقدم التكنولوجي يعني أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أي أن العمل سيتمكنون من إنتاج السلع بتكلفة أقل مما كانت عليه قبل إستخدام هذه الاساليب و هو ما يعني أن كل وحدة من الإنتاج تصبح تتطلب راس مال مادي و بشري أقل غير أنه و رغم هذا الإسهام للنقدم التكنولوجي في رفع مستويات الإنتاج إلا أنه ليس شرطا كافيا لإستمرار التمويل يجب أن تتوفر في العمالة ذات المؤهلات و المعرفة العلمية و التي تستطيع التعامل مع كل أنواع الآلات الحديثة و المعقدة[1].

4- الموارد الطبيعية:

تعرف المواد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل ثروات الأرض الطبيعية مثل الغابات ، المعادن، مصائد الأسماك و المياه ، و تعرف الأمم المتحدة من جهتها الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية التي يمكن أن ينتفع بها .

لقد إختلف الباحثون حول أهمية الموارد الطبيعية في دعم النمو الإقتصادي ، فالبعض إعتبرها كعنصر أساسي و حاسم في عملية التنمية و يربطون بين تحقيق النمو في بعض الدول المتقدمة مثل إنجلترا ، فرنسا، ألمانيا، و أمريكا و بين الموارد الطبيعية الهامة التي تتوفر عليها هذه البلدان في حين يرى البعض الآخر أن الموارد الطبيعية ليست بالضرورة تملك كل هذه الأهمية بإعتبار أن بعض الدول تمكنت من تحقيق مستويات مرتفعة من النمو رغم أنها ضعيفة الموارد الطبيعية ، في الوقت الذي تملك فيه العديد من الدول النامية موارد طبيعية هامة غير أنها لم تحقق المستوى المستوى المطلوب من النمو .

و الموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين.

تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام كما هو الحال حتى في إستخراج المعادن و تصديرها و التي توفر للبلد العملة الأجنبية لإستيراد السلع الضرورية للتنمية.

[1] زكاري محمد، مرجع سبق ذكره ، ص 39-40 .

توفير مواد خام من أجل تصنيعها و تحويلها إلى سلع نهائية[1].

المطلب الثاني: عناصر النمو

تتمثل عناصر النمو الإقتصادي في العمل و راس المال و التقدم التكنولوجي و تركبها في نسب عقلانية مختلفة يضمن تحقيق النمو الإقتصادي كما يظهر عن طريق خصائص و سمات تمكن من قياسه سيتم التطرق فيها .

عناصر النمو :

1.**العمل** : يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع و خدمات قصد إشباع حاجاته و يمكنه قياس حجمه بعدد العمال أو بعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن ، الجنس و التكوين لما في ذلك من أثر بالغ على إنتاجية عنصر العمل و المتمثلة في نسبة الإنتاج لمحقق إلى عدد وحدات العمل المستخدمة في إنتاجه، فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل معناه إرتفاع إنتاجية عنصر العمل بنتيجة تغيير أو تحسين تركيبة العمال التكوين مثلا [2].

2- تراكم رأس المال: إن نحسن الناتج يعتمد بدرجة كبيرة على الزيادة في كمية ونوعية المعدات الرأسمالية ، تلك السلع تستخدم في إنتاج سلع و خدمات أخرى و هي تميز أيضا كعنصر أساسي للنمو الإقتصادي و يساعد تحقيق التقدم التقني ، و على توسيع الإنتاج بواسطة الإستثمارات المختلفة المحققة[3].

3- عامل التقدم التكنولوجي: إن التقدم التقني –التكنولوجي- تنظيم جديد الإنتاج يسمح بإستخدام أكثر فاعلية للموارد المتاحة ، ففي ثبات الكمية الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية تحت قيد الزيادة المستمرة في التقدم التقنية و كفاءة توظيف و إستخدام تلك الموارد في العملية الإنتاجية ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاج و تحقيق النمو الإقتصادي[4].

المطلب الثالث: مؤشرات و تكاليف النمو .

من مؤشرات النمو الإقتصادي الدخل الوطني و معدل نموه ، و هي مؤشرات كمية ، إن تحقيق النمو الإقتصادي يستدعي تحمل تكاليف ، حيث يتطلب النمو عادة إستثمار الموارد في السلع الرأسمالية و في التنظيم و الصحة.

اولا: مؤشرات النمو[5] .

أ.الدخل الوطني و معدل نموه:

لقد حظي معيار الدخل الوطني كمؤشر للتطور الإقتصادي باهمية كبيرة من قبل العديد من الإقتصاديين و لا سيما أولئك الذين يتخذون من تعريف عملية النمو الإقتصادي دليلا للقياس عند قياس الدخل الوطني عبر الزمن ، يميز بين مستوى

---

[1] حسين لمحنط و آخرون ، (2018-2019) ، **التضخم و النمو الإقتصادي دراسة قياسية بإستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد كمي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي ، ص 12.

[2] زكاري أحمد : (2014)، مرجع سبق ذكره، ص 42-43 .

[3] بيوض محمد العيد، (2011) ، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية** ، رسالة ماجستير ، تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص 63.

[4] بترول فيصل، رملاوي عبد القادر ، مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

[5] حداشي حكيم ، (2014) ، **أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة وهران، ص 56، ص 57.

الدخل الوطني الحقيقي من جهة و بين معدل نموه من جهة أخرى ، فمستوى الدخل الوطني الحقيقي يعبر عن قيمة مطلقة تمثل من قدرة إقتصادية معينة تشكل وزنا في دعم قوتها العسكرية أو قدرتها التفاوضية في علاقاتها الدولية المختلفة ، أما معدل نمو الدخل الوطني فهو يعبر عن كفاءة النظام الإقتصادي من حيث قدرته في البلوغ بالدخل الوطني مستوى معينا.

ب.متوسط دخل الفرد:

يقول ميردال: (نمو حصة الفرد من الدخل الوطني هو مؤشر يسهل قياسه) و برز إختياره هذا بسبب أن الدخل الفردي يؤثر و يقرر مستوى المعيشة للسكان ، و نظرا لإعتماد حالات النظام الإقتصادي بعضها على البعض الآخر و تداخل التأثير فيما بينها فإن تحسن مستوى المعيشة سيؤثر حتما على الإنتاج و ظروفه و نظرة السكان إلى العمل ونشوء المؤسسات و هذا سيؤدي إلى تحسن مستوى الإنتاجية و بالتالي زيادة الدخل الوطني مما يؤثر على المستوى المعاشي لعموم السكان.

نادى البعض بضرورة إضافة مؤشرات أخرى تدل على التطور و من هذه المؤشرات:

-حصة الفرد من إستهلاك الطاقة.

-دليل النوعية المادية للحياة كمؤشر على التطور و يستند هذا الدليل إلى ثلاث متغيرات هي :

أ.طول العمر قاسا بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.

ب.التحصيل العلمي مقاسا بمزيج من معدل معرفة القراءة و الكتابة بين البالغين و نسب التعليم.

ج.مستوى المعيشة : مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: تكاليف النمو

إن تحقيق النمو يستدعي التكاليف التالية[1] :

1.**التكلفة البيئية** : إن التطور المستمر في المجال الإقتصادي و خاصة التصنيع على سبيل المثال يؤدي إلى التلوث و تدهور البيئة من خلال ضق الطرق العامة و بناء المصانع بالإضافة إلى كل هذا فإن عملية التحضير و التحديث المصاحبة لحركة التصنيع تدفع الأفراد إلى التحرر من الحياة البسيطة القائمة على الفلاحة في المناطق الريفية و النزوح نحو المدن الكبيرة و هو ما سيؤدي إلى تدهور الزراعة و الإنتاج في المناطق الريفية و إرتفاع الجريمة و الإثم في المدن.

2.**التكلفة الإقتصادية للنمو**: بالإضافة إلى التكاليف غير الإقتصادية، فإن هناك تكلفة إقتصادية لعملية النمو و يطلق عليها إسم "تكلفة الفرصة الضائعة" المقصود منها هو التضحية بالمستويات المعيشية الحالية (الإستهلاك) من أجل مكسب لا يبدأ جني ثماره إلا بعد سنوات من خلال الإستثمار.

[1] حداشي حكيم ، مرجع سبق ذكره ، ص 57-58.

خلاصة الفصل:

و من خلال ما تم التطرق إليه فإن للنمو الإقتصادي أهمية كبيرة في تقييم وضعية الدولة إما بفشل أو نجاح السياسات التنموية المطبقة، كما تعددت النماذج و النظريات المفسرة للنمو الإقتصادي التي عالجت الكثير من الجوانب مع أن كل تفسير يهدف إلى إعطاء نهج سليم يمكن أن يسير عليه النمو الإقتصادي.

الفصل الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2019

الفصل الثالث واقع الإستثمار الأجنبي المباشر و أثره على النمو الإقتصادي الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2019.

تمهيـــد:

إزداد إهتمام الدول النامية و من بينها الجزائر بالإستثمار الأجنبي المباشر بسبب شح الموارد المحلية ، لذلك عملت الجزائر على تكثيف جهودها منذ التسعينات إلى غاية اليوم من أجل تحسين مناخها الإستثماري عن طريق إحداث تغيرات في الإطار القانوني و توفير الظروف السياسية و هو أهم عنصر في جذب الإستثمار .

تسعى الجزائر إلى جذب عدد كبير من الإستثمارات الأجنبية المباشرة و رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال تقديم الإمتيازات و الحوافز التي تقدمها للمستثمر الأجنبي.

و منه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الثالث: علاقة الإستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الإقتصادي الجزائري .

المبحث الأول: مكانة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر[1]

تناول المبحث الإطار القانوني و المزايا و الحوافز و ضمانات و عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المطلب الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

شهدت هذه المرحلة عدة قوانين التي تهدف إلى معالجة الإختلالات أو مكامن الضعف و سعيها إلى تشجيع و جلب الإستثمار الأجنبي المباشر.

1/ قانون النقد و القرض :

القانون 1990/10/90 ، هذا القانون و الذي صدر سنة 1990 لم يكن موجها في الاساس إلى الإستثمار الأجنبي المباشر و إنما كان يخص السياسة النقدية بالدرجة الأولى ، و لكنه تضمن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تعزيز مكانة الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و منها :

-المساواة و الحرية في الإستثمار بين المقيمين و غير المقيمين فيما يتعلق بتجسيد المشاريع الإستثمارية بصفة عامة،

-التخلي عن شروط الشركة بنسبة محددة و إقرار إمكانية تحويل الأرباح و إعادة تحويل رأس المال.

-قبول الجزائر بمبدأ التحكيم الدولي عند المنازعات و الخلافات التي تحدث من طرف الأجنبي .

-المساواه بين القطاع العام و الخاص و المستثمر الأجنبي و المحلي.

2/ قانون الإستثمارات : [2]

لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الإستثمارية و التي بدأت منذ سنة 1988 ، حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر و هذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الإقتصادية إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82-13 و 86-13 و لقد جاء هذا القانون بهدف إتمام رغبة الجزائر في ترقية الإستثمارية و التي بدأت منذ سنة 1988 ، حيث يعتبر قانون 1993 أول قانون يشجع الإستثمار الأجنبي المباشر و هذا من أجل إنجاح عملية الإصلاحات الإقتصادية إذ بهذا القانون تم إلغاء جميع القيود التي ميزت قانون 82-13 و 86-13 و إستبعاد كل معوقات الإستثمار الأجنبي المباشر سواء كانت مباشرة أو على أساس شراكة مختلطة و قد جاء في هذا القانون.

-مبدأ المساواة و عدم التمييز بين المستثمرين العموميين أم الخواص ، محليين أم أجانب.

-إنشاء وكالة ترقية الإستثمار و دعمها و متابعتها،

-مبدأ حرية الإستثمار،

-التخفيض من أثر تدخل الدولة يمنح بعض الإمتيازات الجمركية و الجبائية و المالية مع إزالة نظام الإعتماد.

---

[1] روشو عبد القادر ، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة** ، مجلة التكامل الإقتصادي ، مجلد 7، العدد 4، 2019، تيسمسيلت ، ص 62.

[2] عصام دقيس (2019-2020) ، محمد بوردرودة ، **تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول**، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد دولي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير ، جامعة محمد الصديق ناجي ، جيجل ، ص80 .

-ضمان تحويل رؤوس الأموال القابلة للإستثمار و الفوائد الناجمة عنها ،

3/ قانون إستثماري لسنة 2001[1]:

يعتبر الأمر 01-03 الصادر بتاريخ 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار و الذي ألغى المرسوم التشريعي 93 الصادر بتاريخ 5 أكتوبر 1993 من أهم القوانين التي يرتكز عليها الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، فلقد أدى هذا الأمر إلى توسيع مجال الإستثمار الخاص الوطني و الأجنبي إلى بعض القطاعات التي كانت حكرا على الدولة و إلى تنظيم الإطار القانوني للخوصصة ، حيث تم الإعتراف بحرية الإستثمار ، هذه الحرية تتعلق بالأنشطة التي لم يسبق أن صدرت بشأنها قوانين من قبل أو تلك التي تتطلب ترخيص مسبق (قطاع المحروقات، إنشاء هيئات مالية أو شركات تأمين) ، هذا التحديد لا يعتبر معرقلا بل ضروريا لتحديد القطاعات المعنية و الجديدة في هذا القانون ما يلي:

-المساواة بين المستثمرين المحليين و الأجانب،

-إلغاء التمييز بين القطاع العام و الخاص،

-إنشاء شباك موحد لا مركزي على شكل وكالة وطنية لتطوير الإستثمارات ANDI تعويضا لوكالة ترقية و دعم و متابعة الإستثمارات APSI ، و قد فتحت فروع لها في عدة ولايات من الوطن و تنوي فتح فروع أخرى في الخارج ، و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و لها إستقلالها المالي ما عدا قطاع المحروقات حيث الإستثمار الأجنبي محددا بإتفاقيات الشراكة مع مؤسسة SONATRACH ، فإن بالنسبة للقطاعات المفتوحة للإستثمار الأجنبي لا توجد قيود فيما يتعلق بنسبة رأس المال المملوك من طرف المستثمر الأجنبي مما يجعل الجزائر تتميز بميزة نسبية مقارنة ببعض الدول الأخرى، فمثلا في مصر لا يسمح للمستثمر الأجنبي بتملك نسبة 100 % من المشروع إلا في بعض الأنشطة المحددة من طرف القانون.

4/قانون الإستثمار لسنة 2006 : (الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006).

جاء هذا الأمر المعدل و المتمم للأمر المتعلق بتطوير الإستثمارات المؤرخ في 20 أوت 2001 الذي أتاح عدة إمتيازات للمستثمرين المحليين و الأجانب ، فهو يسمح لكل مستثمر مهتم بفرص الإستثمار سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا أن يقيم مشروعا إستثمارياسواءا من خلال إنشاء كيان قانوني بإسمه الشخصي خاضع للقانون الجزائري في حدود 100 % من رأس مال المقيم أو غير مقيم أو بمشاركة شخص أو مجموعة أشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري أو من خلال مساهمات نقدية أو عينية أو إستعادة النشاطات في إطار خصخصة كلية أو جزئية.

5/ قانون الإستثمارات لسنة 2016 : [2]

---

[1] سعيدي يحي (2006-2007) ، **تغير مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أطروحة دكتوراه غير منشورة** ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 181 .

[2] ناجي بن حسين (2006-2007) ، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 57.

تضمن القانون الإستثماري الجديد لسنة 2016 مجموعة من الأحكام فصد تحسين مناخ إستثماري بالجزائر و ذلك من خلال رفع العراقيل التي كانت تعترض سابقا الإستثمار المحلي و الأجنبي و سبقتها عدة إجراءات أهمها إسترجاع العقار الصناعي غير المستغل ، تشجيع إستهلاك المنتوج الوطني و أهم الإجراءات التي جاء بها القانون الجديد كما يلي:

-في مجال تسهيلات إنشاء المؤسسات : فقد كانت الجزائر تعاني من بطء عملية إنشاء المؤسسة (13 مرحلة مقارنة بدول الجوار مصر، تونس و المغرب 8 مراحل) في هذا الصدد تم إنشاء مركزين بالإجراءات و دعم إنشاء المؤسسات .

-إلغاء العراقيل التي تحول دون عملية تحويل الأرباح إلى الخارج،

-تسوية المنازعات عن طريق اللجوء إلى الوساطة و التحكيم الخاص ،

-تسهيل الحصول على العقار الصناعي خصوصا غير المستغل منه (باشرت الدول منذ سنتين في إسترجاع 60 % من العقار الصناعي غير المستغل).

-تنمية القطاع الخاص و منح له كافة التسهيلات مثله مثل الإستثمارات الأجنبية قصد منافسة المنتجات المستوردة و تشجيع الإستهلاك المحلي (حملة باشرتها الحكومة منذ سنتين) .

المطلب الثاني: مزايا و حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر

سوف يتم التطرق في هذا المطلب إلى مزايا و حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر .

أولا : مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر [1]

تتمثل هذه المزايا في ما يلي:

-إن تقليل الواردات وزيادة الإنتاج الموجه للتصدير يؤدي إى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات،

-يساهم الإستثمار الأجنبي في دفع عملية التنمية الإقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية و الغير مادية و المتمثلة في رأس المال و التكنولوجيا و المهارات التنظيمية و هذا بواسطة شركات متعددة الجنسيات،

-إن الإستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الإستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و المدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الإستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات،

-إشباع حاجات السوق بالمنتجات و زيادة فتح الأسواق المحلية و الأجنبية نتيجة تسويق منتجات هذه المستثمرات،

-الرفع في كفاءة الشركات المحلية و هذا عن طريق العلاقة المباشرة بين شركات متعددة الجنسيات و الشركات المحلية ، فقد تكون علاقة خلفية حيث تتمثل وظيفة التسويق ،

-ينمي الإستثمار الأجنبي المباشر المنافسة بين الرشكات المحلية لإذ يصبح من الضرور على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء و التوسع و تطوير منشآتها،

---

[1] سحنون فاروق : (2010) ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، ص 29.

-تقليص حجم البطالة و هذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات و هذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة،

-رفع مستوى التنمية الإقتصادية و هذا من خلال ما يوفره الإستثمار، الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي و العيني من المؤثر الإيجابي على إقتصاد و تجارة تلك الدولة و ذلك بالقيام برامج تنموية متوسطة و طويلة الأجل،

و تمكن تلخيص المزايا في الشكل الموالي :

شكل رقم (3–1) : تأثير الإستثمار الأجنبي على التنمية الإقتصادية

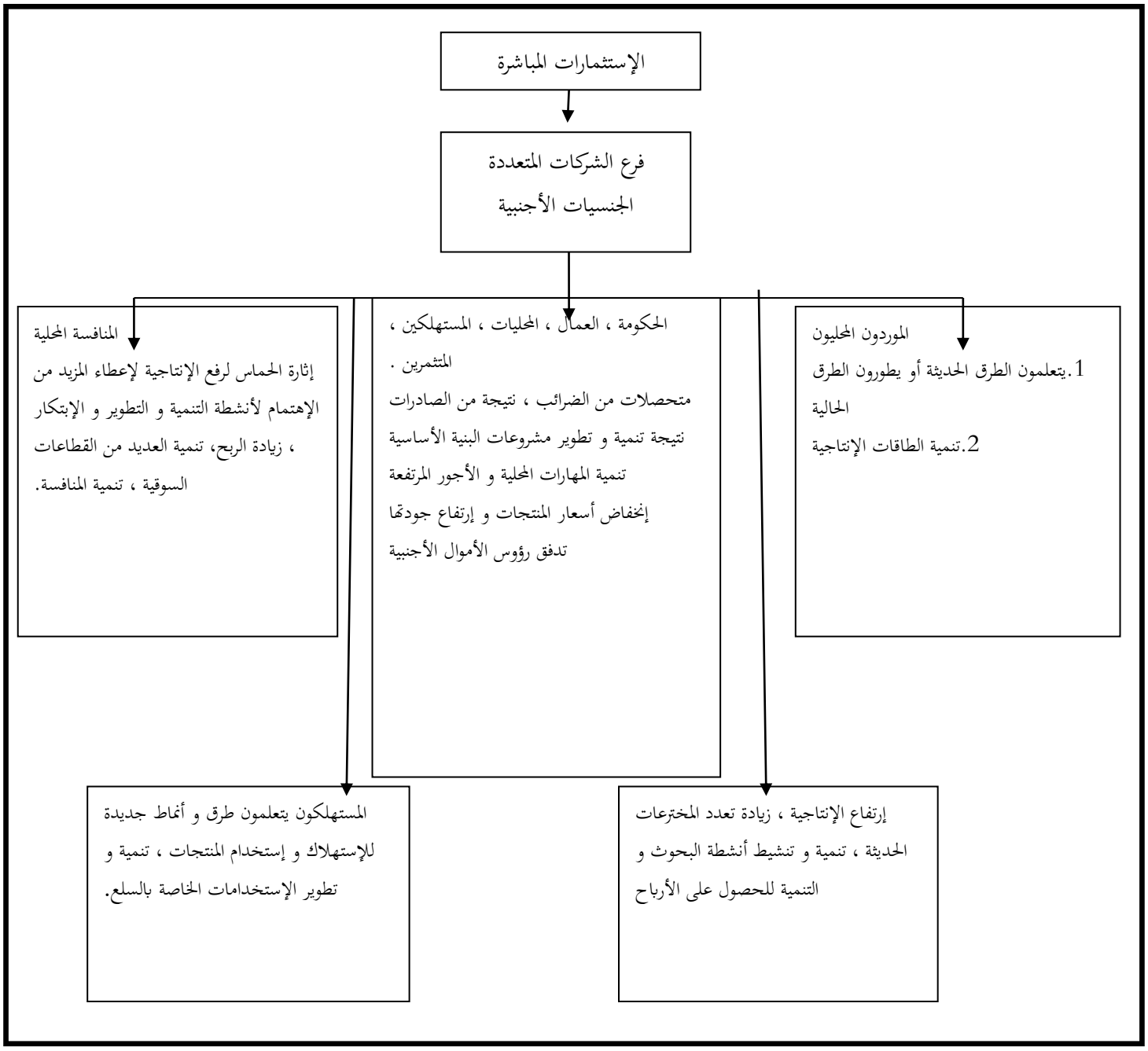

المصدر : سحنون فاروق : (2010) ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف.

ثانيا: حوافز الإستثمار الأجنبي المباشر[1]

تظهر السياسات التي تمكن المشروع الأجنبي من تحقيق أكبر عائد في :

1-الحوافز التمويلية:

و هي تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر ، و قد يكون التمويل في شكل منح إستثمار أو تسهيلات إئتمانية مدعمة ، و في هذا المجال تثير بعض تجارب الدول النامية في أمريكا اللاتينية و شرق آسيا و الشرق الأوسط إلى قيام حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن ما يلي:

- تقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك و تخفيض معدلات الفائدة عليها،
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشاريع و التوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة ،

2-الحوافز الضريبية:

و هي غبارة عن حوافز في شكل خفض الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي ، و هي تأخذ أشكال مختلفة مثل: الإعفاءات الضريبية الإستثناءات من رسوم الإستيراد على المواد الخام و المواد الوسيطية و السلع الراسمالية و إعفاء و خفض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات و ضرائب التصدير لفترات زمنية قد تتجاوز 10 أعوام ما بعد مرحلة التشغيل.

3-حوافز أخرى:

تقدم العديد من الدول المستقبلة تسهيلات للشركات الأجنبية المستثمرة مثل تزويدها بالاراضي و البنية الاساسية للمشاريع بأسعار أقل من أسعارها الجارية و تصل بعض الحكومات في تقديم الإمتيازات لا بد من ذلك حيث تمنح الشركات الأجنبية إمتيازات فيما يخص مركزها في أسواق في شكل معاملة تفضيلية بخصوص المشتريات الحكومية و منحها مركزا إحتكاريا في السوق أو تكون في صورة الحماية من منافسة الواردات .

المطلب الثالث: ضمانات و عوائق الإستثمارات الأجنبية المباشرة

تسعى الدولة الجزائرية إلى جعل مناخها الإستثماري أكثر إستقرار من خلال توفير ضمانات ملائمة من أجل جذب المستثمر الأجنبي .

أولا: ضمانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .

1-الضمانات القانونية:

[1] زيدان محمد ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 2، 2004 ، ص 120.

إن حركة رؤوس الأموال مرتبطة إرتباطا طرديا بمدى الحماية و الضمانات المقدمة من الدول المضيفة لهذه الأموال ، لأن المستثمرين الأجانب عموما يبحثون عن الموقع الذي تتوفر فيه الحماية و الضمان، و هذا ما تم العمل عليه في الجزائر على عدة مستويات سواء عن طريق التشريع الداخلي أو عن طريق الإتفاقيات الدولية.

أولا: حماية الإستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الداخلة: [1]

عملت التشريعات الداخلية للعديد من الدول على إحتواء الدفاتر و القوانين أحكاما مختلفة الغرض منها توفير الحماية القانونية للإستثمار الأجنبي ، لذلك كرس المشرع الجزائري بعض قواعد الحماية للإستثمارات الأجنبية منها:

أ/ الضمانات الدستورية:

تضمن دستور 1996 مبدأ يظهر الحماية للإستثمارات الأجنبية من خلال حماية الملكية الخاصة مهما كانت جنسية صاحبها و عدم المساس بها إلا بالقانون ، و تنص المادة 20 من دستور 1996 على : لا يتم نزع الملكية إلا في إطار قانون و يترتب عليه المعني بحماية الملكية ، لكن المادة 67 حددت أن الشخص المعني هو الأجنبي و جاءت كما يلي: "يتمتع كل أجنبي يكون وجوده فوق التراب الوطني قانونا بحماية شخصه و أملاكه طبقا للقانون".

ب/الحماية التشريعية:

لقد قام المشرع الجزائري بفتح المجال أكثر بتقديم عدة ضمانات بصدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الإستثمار ، الذي ألغيت أحكامه لاحقا بالأمر رقم 01-03 المعدل و المتمم إذ طرأت على الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الإستثمار عدة تعديلات بموجب قوانين المالية المكملة له.

من خلال هذه الضمانات الدستورية و التشريعية يظهر لنا أن الجزائر تسعى إلى جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية و العمل على منافسة الدول الأخرى في مجال الإستثمار.

ثانيا: الضمانات الإتفاقية لتحفيز الإستثمارات الأجنبية[2] :

تكملة السياسة ، تهيئة المناخ المناسب للإستثمار ، قامت الجزائر بعقد سلسلة من الإتفاقيات الدولية و الثنائية المتعددة الأطراف لجلب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب إليها من الدول المتعاقدة معها ، و أيضا منح الحماية و الضمان اللازمين لهم و من بين هذه الإتفاقيات :

1/ الإتفاقية الثنائية :

بعد تراجع حجم الإستثمارات الأجنبية في الدول النامية بفعل عمليات التأميم و نزع الملكية كان لا بد من إيجاد وسيلة قانونية تساهم في حماية أموال المستثمر الأجنبي ، و هو ما حصل مع ظهور الإتفاقيات الثنائية من بينها :

أ/ الإتفاق المبرم بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية:

---

[1] مفتاح صليحة : (2020)، **توعية المؤسسات و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد التهيئة ، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، ص 141.

[2] مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 145-146 .

تم التوقيع على الإتفاق المبرم بين الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية في 22 جوان 1990 ، حيث تضمن العديد من الضمانات المتعلقة بالإستثمار و التي من بينها الإلتزام بتحويل المداخيل و رؤوس الأموال.

ب/الإتفاقية المتعلقة بالتشجيع و الحماية المتبادلة للإستثمارات بين الجزائر و الإتحاد الإقتصادي اللوكسومبورغي.

تم التوقيع على هذا الإتفاق في 24 أفريل 1991 و ذلك بالمرسوم الرئاسي رقم 91-359 ، و قد جاءت هذه الإتفاقية بضمانات متعلقة بالتعويضات التي يتحصل عليها المستثمر عند نزع الملكية.

2/ الإتفاقية المتعددة الأطراف:

من أهم الإتفاقيات التي وقعت عليها الجزائر نجد ما يلي:

أ/ الإتفاقية المغاربية لتشجيع و ضمان الإستثمار بين دول إتحاد المغرب العربي :

تم التوقيع على الإتفاقية بالجزائر بتاريخ 20 جويلية 1990 بالمرسوم الرأسمالي رقم 90-420 و قد جاءت هذه الأخيرة لتشجيع و ضمان الإستثمار بين إتحاد دول المغربي العربي فأقرت هذه الإتفاقية بإستثنائية المستثمرين التصرف بحرية في الإستثمار بجميع أشكال التصرف القانونية التي تسمح بها طبيعته .

ب/ الإتفاقية الدولية المتضمنة إنشاء الوكالة الدولية لضمان الإستثمار :

لتعزيز الجهود في مجال الإستثمار قامت الجزائر بالتوقيع على إتفاقية للإنضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الإستثمار من خلال الأمر الرئاسي رقم 95-05 المؤرخ في جانفي 1995 . و قد إحتوت هذه الإتفاقية على عدة بنود تخص تشجيع الإستثمار ، حيث تم في هذه الإتفاقية الإقرار بقيام الوكالة لضمان الإستثمارات ضد الخسائر المترتبة عن المخاطر التي قد تحدث مثل خطر تحويل العملة و كذا إصدار ضمانات حول المشاركة في التأمين و إعادة التأمين ضد المخاطر غير التجارية لصالح الإستثمارات في دولة عضو و التي تصدر عن الدول الأعضاء الأخرى.

3/ التحكيم كضمانة قضائية لتحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة:

تعد تسوية المنازعات عن طريق التحكيم أهم ضمانة تقدم للمستثمر الأجنبي ، و لذلك تلجأ الدول المضيفة إلى النص في تشريعاتها الداخلية على منح المستثمر الأجنبي إمكانية اللجوء إلى التحكيم ، فالتسوية العادلة و المنصفة تمنح للمستثمرين الأجانب الثقة و الطمأنينة ، لذلك أصبح التحكيم هو القضاء الطبيعي في مجال الإستثمار بعد توفر مجموعة من الشروط[1].

ثانيا : عوائق الإستثمار الأجنبي المباشر [2]

[1] مفتاح صليحة ، مرجع سبق ذكره ، ص 147.

[2] فريد أحمد قبلان : 2008، **الاستثمار الأجنبي المباشر**، دار النهضة العربية، ط1، مصر، ص 327.

بالرغم من المحاولات التي قامت بها الجزائر من أجل تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها لم تتناسب مع طموحاتها المرجوة و ذلك راجع للعوائق التالية :

1-عدم إستقرار السياسات الإقتصادية الكلية:

يعتبر آداء الإقتصاد الوطني أحد الشروط الاساسية لجذبالأستثمار الأجنبي المباشر و تتميز أهم مؤشرات أداء الإقتصاد على المستوى الكلي لدول الجنوب بمايلي:

- ✓ ضعف معدل النمو الإقتصادي،
- ✓ عجز الموازنة العامة،
- ✓ الإنفتاح على العالم الخارجي ، بالرغم من إتجاه متوسط التعريفات الجمركية بالإنخفاض في العديد من الدول الجنوبية إلا أنه يعد مرتفعا مقارنة بالدول الشمالية ،
- ✓ مغالاة أسعار الصرف،

2-المعوقات التشريعية و القانونية :

بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات في دول الجنوب عامة و الدول العربية خاصة في هذا المجال ، إلا أن هناك العديد من القيود التي تضمنتها التشريعات و القوانين التي تعالج موضوع الإستثمار و يتمثل أهمها في ما يلي :

- ✓ عدم وجود قانون وحد يشمل الإطار التنظيمي الخاص بتأسيس و منح الحوافز للإستثمار الأجنبي المباشر ،
- ✓ تفرض قوانين الإستثمار في دول الجنوب مجموعة قيود على المستثمرين الأجانب ، كان يشترط مثلا أن لا يقل عدد العاملين الوطنيين عن نسبة معينة من إجمالي الأجور كما في قانون الشركات المصرية رقم 159 لسنة 1981 ، كذلك يتم فرض قيود على التصرف في الإستثمار الاجنبي أو تحويل رؤوس المال و الأرباح أو جدولتها ، بالإضافة إلى القيود على الملكية للأراضي و العقارات و ضرورة توافر شريك وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي ... إلخ،
- ✓ عدم ربط الحوافز الضريبية و الجمركية التي تحصل عليها المستثمر الأجنبي بمدى مساهمة إستثماراته في زيادة الناتج القومي أو زيادة الصادرات أو نقل التكنولوجيا الحديثة أو في خلق فرص عمل ،
- ✓ عدم وضوح و إستقرار قوانين الإستثمار في بعض دول الجنوب بالإضافة إلى تضمين التشريعات بالقوائم السلبية التي تحظر على المستثمرين الأجانب الدخول فيها.

3-المعوقات لمؤسسية و التنظيمية : و تتمثل في :

- ✓ بطء تسوية المنازعات،

- ✓ تفشي البيروقراطية في أنظمة هذه الدول،
- ✓ تعقد النظام الضريبي و الإدارة الضريبية،
- ✓ البطء في تنفيذ إجراءات الخصخصة ،
- ✓ عدم كفاية البنى الأساسية ،
- ✓ عدم كفاءة العمالة،

4-معوقات أخرى:

بالإضافة إلى المعوقات السابقة هناك معوقات أخرى لا تقل أهميتها منها:

- ✓ عدم الإستقرار السياسي و الأمني: يواجه العديد من دول الجنوب و خاصة العربية حالة عدم الإستقرار السياسي و الأمني مما أدى إلى عزوف الكثير من المستثمرين الأجانب خاصة المنطقة العربية خشية من إمتداد التوتر السياسي إلى بقية دول المنطقة،
- ✓ سعة و إنتشار المخاطر غير التجارية: يواجه الإستثمار الأجنبي المباشر بجانب المخاطر التجارية على مستوى بلدان الجنوب مخاطر غير تجارية مثل النزعة الملكية،
- ✓ إرتفاع تكلفة المعاملات المرتبطة بإجراءات الإستثمار : يقضي تعقيد الإجراءات الإدارية المرتبطة بإصدار التراخيص و الإفراج الجمركي و التصدير إلى بذل المستمرين بين الكثير من الجهود و ضياع الوقت نتيجة تعقد الإجراءات البيروقراطية على مستوى المراتب الإدارية العليا و الدنيا خاصة في الدول العربية، بالإضافة إلى سياسات عدم اليقين و إرتباطها بالعمليات البيروقراطية غير المتسمة بالثقافية و التي من شأنها أن ترفع من تكلفة إنجاز هذه المعاملات ، مما ينعكس سلبا على تدفقات الإستثمار بشكل عام و الأغستثمار الأجنبي بشكل خاص ،
- ✓ الضعف النسبي في عمليات الترويج.

المبحث الثاني: واقع الإستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

ينعكس واقع الإستثمار الأجنبي المباشر على البيئة الإستثمارية لأي بلد و منه تناول المبحث تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر، تطوير حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة، التوزيع الجغرافي و القطاعي.

المطلب الأول: تقييم المناخ الإستثماري في الجزائر .

تعلن المنظمات و المؤسسات الدولية عن معلومات مرقمة في شكل مؤشرات دولية و هي التي تساعد المستثمر على إتخاذ القرار و معرفة وضعية الدولة .

1.مؤشر الحرية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2008 إلى 2019 [1]:

جدول رقم (3-2) : تطوره مؤشر الحرية الإقتصادية في الجزائر 2008-2019 :

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الدرجة	55.7	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الرتبة الدولية	102	107	105	132	140	145	146	157	154	172	171	171
الرتبة	13	14	13	14	15	14	14	14	13	14	14	14

*من 80 إلى 100 حر ، 70-79.9 معظمها حرة ، 60 -69.9 معتدلة الحرية ، 50-59.9 معظمها غير حرة، 0-49.9 مكبوت

المصدر: روشو عبد القادر، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد7، العدد 4 ، 2019، تيسمسيلت ،

من خلال الجدول رقم (3-2) يتضح أن الجزائر تميزت بحرية إقتصادية ضعيفة خلال السنوات الأولى من 2008 إلى 2016 ، ثم إنخفضت في السنوات الأخيرة إلى حرية إقتصادية منعدمة إذ أن درجة المؤشر تراوحت ما بين 44.7-56.9 ، كما نلاحظ أن مرتبتها كانت دائما فوق الرتبة 100 خلال الفترة المعنية خاصة السنوات الأخيرة كانت في مرتبات متأخرة حيث بلغت المرتبة 171 ما بين 180 دولة و هذا دليل على تراجع المناخ الإستثماري في الجزائر و عدم جاذبية الإستثمار.

فحسب تقرير الحرية الإقتصادية لسنة 2019 تبلغ درجة الحرية الإقتصادية الجزائرية 46.2 نقطة من 100 نقطة مما يجعلها في درجة المكبوت (منعدمة الحرية) في الرتبة 171 في مؤشر 2019 حيث إرتفعت مجموع نقاطها بمقدار 1.5

[1] روشو عبد القادر، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد7، العدد 4 ، 2019، تيسمسيلت ، ص 66.

نقطة و إذا ما قدرناها مع الدول الإفريقية المجاورة لها نجد أن المغرب إحتل المرتبة 75 بدرجة 62.9 نقطة ثم تونس في المرتبة 125 بدرجة 55.4 نقطة ثم مصر في الرتبة 144 بدرجة 52.5 نقطة و قد إحتلت الجزائر الرتبة 14 عربيا من بين 14 دولة ثم تقييمها بالكامل في منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و درجتها الإجمالية أقل بكثير من التوسطات الإقليمية و العالمية.

2- مؤشر ضمان جاذبية الإستثمارات[1] :

يوضح تقرير مناخ الإستثمار في الول العربية وضعية الجزائر بين الدول العربية و أيضا المتوسط العالمي للمؤشرات الفرعية للإستثمار الفرعية للإستثمار الأجنبي المباشر من خلال يمكن رصد نقاط الضعف في جذب الإستثمار الأجنبي منها مؤشر حجم السوق و سهولة النفاذ إليه بفعل البيروقراطية و الطابع القانوني للبلد ، أيضا تسجيل إنخفاض كبير في مؤشر الوساطة المالية و القدرات التكويلية و ذلك راجع لعدم كفاءة الجهاز المصرفي و كذا سوق رأس المال حيث تعرض الجزائر تأخر ملحوظ في عصرنة النظام المصرفي حتى يتلائم مع متطلبات الكفاءة و التكنولوجيا الحديثة عموما وضعية الجزائر مقارنة بالدول العربية و المتوسط العالمي ليست بالسيئة يعني لا يوجد فوارق كبيرة بينهم لكن عليها مضاعفة المجهودات و السياسات حتى تحقق المستوى المطلوب.

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال[2]:

إحتلت الجزائر المرتبة 157 من بين 190 إقتصاد في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفقا لآخر التقيمات السنوية للبنك الدولي و الذي يعتبر من العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للإستثمار الأجنبي و تحسين درجة الجزائر إلى 157 في عام 2018 من 166 في عام 2017 و بلغ متوسط معدل ممارسة انشطة الأعمال في الجزائر 151.09 من عام 2008 حتى عام 2018 و سجلت رقم قيساي قدره 134 عام 2008 ما يسمح لتعزيز الثقة لدى المستثمرين و زيادة الفرص التنافسية عل توفير مناخ للأعمال و الإستثمار .

4- مؤشر التنافسية العالمية:

و يتم التدليل على مستوى التنافسية من خلال الجدول التالي [3]:

الجدول رقم (3-3) مؤشر التنافسية العالمي في الجزائر للفترة 2004 إلى 2018 .

السنوات	2004 2005	2005 2006	2006 2007	2007 2008	2008 2009	2009 2010	2010 2011	2011 2012	2012 2013	2013 2014	2014 2015	2015 2016	2016 2017	2017 2018
ترتيب	71	82	77	76	99	83	86	87	110	100	79	87	87	86
عدد الدول	104	117	125	131	135	133	139	142	144	148	144	140	138	137
الدرجة	3.67	3.9	3.9	3.98	371	3.95	3.96	3.96	3.72	3.8	4.1	4.0	4.0	4.1

*7.1 (كلما إقترب إلى 1 دل على الوضع السيء و كلما إقترب من7 دل عل الوضع الجيد) .

المصدر : روشو عبد القادر، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد7، العدد 4 ، 2019، تيسمسيلت.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن الجزائر خلال السنوات الأولى من 2004 إلى 2013 تميزت بقدرة تنافسية ضعيفة جدا ، حيث تراوحت درجتها بين 3.67 و 3.98 نقطة من 7 ثم تحسنت في السنوات الأخيرة بنسبة طفيفة إذا إرتفعت درجة المؤشر إلى 4.1 نقطة .

و حسب مؤشر التنافسية لسنة 2017 ، 2018 نلاحظ إختلاف الوضعية التنافسية للجزائر مقارنة بالمغرب مثلا حيث إحتلت الجزائر المرتبة 86 من بين 137 دولة بقيمة 4.1 نقطة بينما جاءت المغرب في المرتبة 71 بقيمة 4.2 نقطة و بالتالي الإقتصاد المغربي أكثر تنافسي عن كل من جارتها تونس التي جاءت المرتبة 95 بقيمة 3.9 نقطة ، مصر التي جاءت في الترتيب 100 بدرجة 3.9 نقطة لهذه الفترة و هذا راجع للأوضاع العامة السائدة في هذين البلدين.

و حسب آخر المعلومات عن المناخ الإستثماري في الجزائر في المنتدى الإقتصادي العالمي (رابح أرزقي ، 2019) فإنه لا يزال معظم الشركات و البنوك الكبرى في أيدي الدولة ، علاوة على ذلك فإن التدابير الرامية إلى تشجيع المزيد من المنافسة و وضع إطار لمكافحة الإحتمار هي في مهدها و قد تميز النظام القانوني و القضائي المصاحب لها بالضعف.

5- مؤشرات الفساد و الشفافية مدركات الفساد: [1]

يدرس هذا المؤشر الذي تصدره مؤسسة الشفافية الدولية أوضاع الأجهزة المؤسسية و الحكومية من حيث مستوى الفساد و الشفافية في عملها ، حيث يعرف الفساد على أنه سوء إستعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية لا علاقة لها بمتطلبات الوظيفة و لقد بدأ العمل بهذا المؤشر منذ سنة 1995 ، و هو عبارة عن ملخص لجملة إستفتاءات و التي تعكس أراء الأكاديميين و رجال الأعمال و محللي المخاطر في البلدان متعددة و يقيم المؤشر الدول على مقياس من 0 إلى 100 نقطة حيث تعتبر الدولة التي تحصل على 100 خالية من الفساد و كلما إقتربت الدولة من الصفر دل ذلك على إرتفاع مستوى الفساد فيها.

[1] دلال بن سمينة ، **جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر** ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد 3، 2019، جامعة بسكرة ، ص ص 519-520

وفق مؤشر الفساد و الشفافية العالمي لعام 2018 الذي شمل 180 دولة إحتلت الجزائر المرتبة 105 عالميا و التاسع عربيا برصيد 35 نقطة ، و تصدرت الدنمارك الترتيب العالمي بحصولها على 88 نقطة تلتها نيوزيلندا بحصولها على 87 نقطة ، و يعكس هذا المؤشر تفشي مستويات الفساد و السهر على تنفيذها و تطبيقها و كذا إعطاء أكثر إستقلالية للنظام القضائي إضافة إلى تطوير الجهاز الإداري و تخفيف البيروقراطية و توفير الشفافية في الآداء.

المطلب الثاني : تطور حجم الإستثمار الأجنبي المباشر في للجزائر من 2003 إلى 2019.

تزايد تدفق حجم الإستثمار الأجنبي المباشر و بدأ التحسن يتضح عليه منذ الألفية الثالثة بسبب التحفيزات المقدمة

1- تطور حجم المشاريع الإستثمارية الأجنبية المباشرة في الجزائر .

جدول رقم (3-4) : يمثل تطور حجم المشاريع الغستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر من 2003 إلى 2019 :

السنة	تطور المشاريع (مليون دولار)
2003	714
2004	4.390
2005	10.448
2006	9.690
2007	3.793
2008	16.163
2009	1.505
2010	1.384
2011	1.327
2012	2.408
2013	4.240
2014	1.113
2015	790
2016	7.353
2017	1.338
2018	2.259
2019	2.316

المؤسسة العربية لضمان الأستثمار و إئتمان الصادرات ، 2020 ، ص 18 .

يلاحظ من الجدول التالي وجود تذبذب في حجم المشاريع الإستثمارية الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة من (2003-2019) ، و هذا راجع للأزمة النقدية على غرار سنة 2015 ، 2016 و 2017 ، و شهدت إرتفاع كبير سنة 2008 ليصل إلى 16.163 مليون دولار و هذا راجع للوضع المالي الجيد بعد الإصلاحات التي تمت في تلك

الفترة ، و في سنة 2013 شهدت إرتفاع قدره 4.240 مليون دولار ، و ذلك بسبب القانون الإستثماري رقم 03/01 و الحوافز التي جاءت به ، و شهدت سنة 2016 إرتفاعا أيضا ليصل إلى 7.353 مليون دولار بسبب القونين الصادرة لينخفض في سنة 2017 بسبب الركود و يرتفع في سنة 2018 بسبب الإستثمارات التي قامت بها الجزائر في قطاع تركيب السيارات و المحروقات و ينخفض سنة 2019 بسبب تدهور الأوضاع السياسية.

شكل رقم (3-2): تطور حجم المشاريع الإستثمارية الجديدة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2010–20

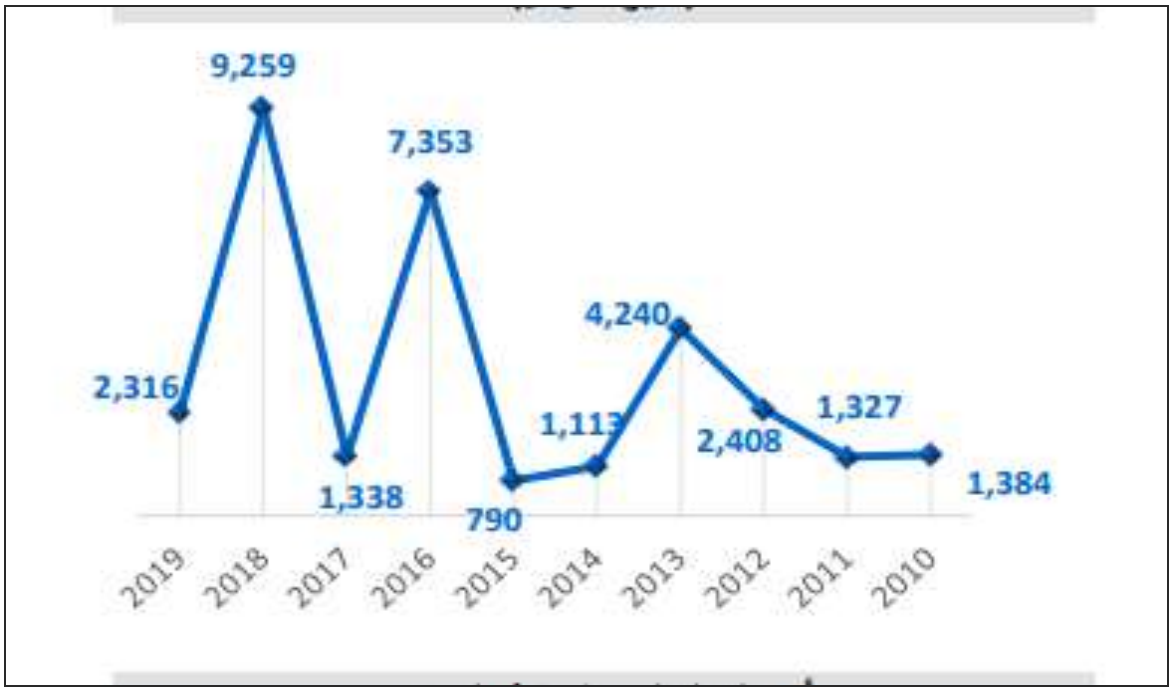

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، 2020، ص 18.

جدول رقم (3-5): أهم خمس شركات مستثمرة في الجزائر خلال الفترة من (2003-2019) .

الشركة المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
CITIC GROUP	6000	1
JELMOIL HOLDING	3.539	5
CHINA STATE CONSTRUCTION ENGENEERING CORPORATION (CSCEC)	3.300	1

المصدر : من إعداد الطلبة باللإعتماد على المؤسسة العربية في ضمان الإسثمار و إئتمان الصادرات، 2014، ص 14.

المؤسسة العربية في ضمان الإسثمار و إئتمان الصادرات، 2020، ص 18.

بالنسبة لترتيب الشركات الأأجنبيو المستثمرة في الجزائر تحتل شركة هونكونغ المرتبة الأولى بتكلفة قدرها 6000 مليون دولار و بمشروع واحد ، ثم تليها الشركة السويسرية في المرتبة الثانية بتكلفة قدرها 3.539مليون دولار و بخمس مشاريع ، و تاتي في المرتبة الثالثة الشركة الصينية بتكلفة قدرها 3.300 مليون دولار و بمشروع واحد ، ثم تاتي في المرحلة الرابعة شركة سنغافورة بتكلفة قدرها 3.151 بثلاث مشاريع ، و في الأخير تحتل شركة مصر المرتبة الخامسة بـ 2.814 مليون دولار و بست مشاريع.

ثانيا: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

الجدول رقم (3–6) : أهم الدول المستثمرة في الجزائر من (2003–2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع
الإمارات	15.280	20
إسبانيا	7.860	24

المصدر : من إعداد الطلبة ، بالإعتماد على المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، 2020 ص 18.

دادي الصادق و آخرون، 2018/2017، المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ماستير، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، ص 46.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكبر دولة مستثمرة في الجزائر خلال هذه الفترة هي الإمارات بتكلفة قدرها 15.280 مليون دولار و بعدد مشاريع 20 ، و تليها إسبانيا بتكلفة 7.860 مليون دولار و 24 مشروع ، ثم تليها هونكونغ ب 6000 مليون دولار بمشروع ، ثم تليها فرنسا بتكلفة 5.950 مليون دولار بعدد مشاريع 81 مشروع ، ثم تليها كل من الفيتنام و سويسرا و مصر و الصين و المملكة المتحدة بتكاليف متقاربة من 4.743 إلى 3.738 مليون دولار و بعدد مشاريع متفاوت ما بين 12 إلى 24 مشروع.

المطلب الثالث : التوزيع الجغرافي و القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر من 2002 إلى 2019 لقد عملت الجزائر على تهيئة مناخها الإستثماري عن طريق إصدار قوانين جديدة لجذب المستثمرين مما أدى إلى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر منذ 2001 بشكل كبير و من مختلف دول العالم .

أولا : التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبي المباشر :

الجدول رقم (3–7): التوزيع القطاعي للإستثمارات الإجنبية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2018:

القطاع الإقتصادي	عدد المشاريع	النسبة من إجمالي عدد	القيمة المحققة م د ج	النسبة من إجمال	عدد مناصب الشغل المحققة	النسبة من إجمالي عدد المناصب

المصدر:مفتاح صليح (2020)، **توعية المؤسسات و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد التهيئة ، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس ، ص 56.

من خلال الجدول نلاحظ أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر توزعت على القطاعات المختلفة و لكن بنسب و عمل على توفير 31842 فرصة عمل ثم تأتي بقية القطاعات المتمثلة في الزراعة ، الصحة ، النقل ، السياحة و الإتصال بنسب متقاربة (1.44 %، 0.67 %، 2.89%، 2.11 %، 0.11 %) و ذلك بسبب نقص مردودية هذه القطاعات لأن الشركات الأجنبي تركز على القطاعات ذات المردودية الأعلى.

الشكل رقم (3-3) : التوزيع القطاعي لعدد المشاريع الإستثمار الأجنبي المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة (2015-2019) .

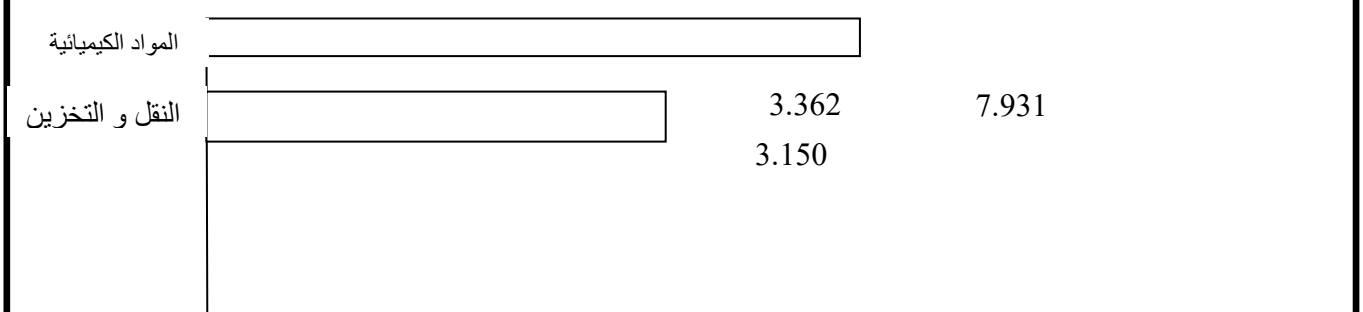

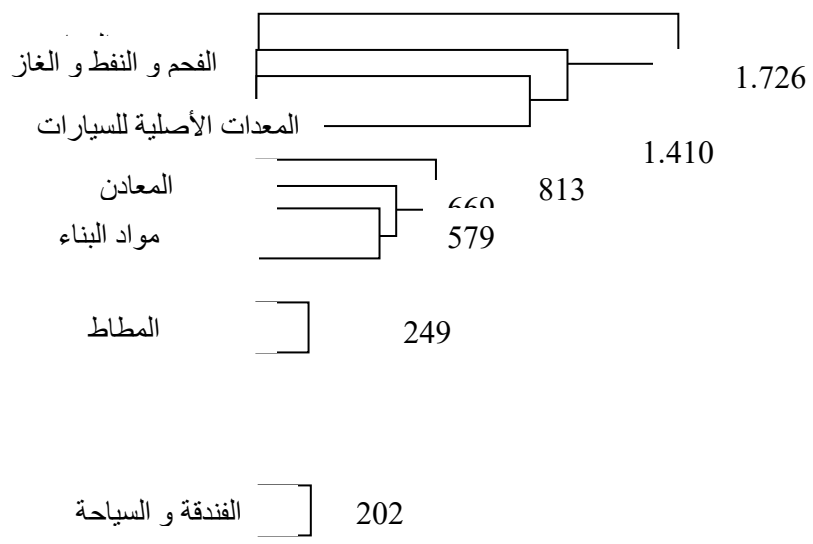

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ، 2020 ، ص 18.

يلاحظ من الشكل التالي أن أكثر قطاع جاذب للإستثمار هو قطاع المواد الكيميائية ، حيث بلغ مجموع الإستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع 7.931 مليون دولار ، و يأتي في المرتبة الثانية قطاع النقل و التخزين بـ 3.362 مليون دولار ، و في المرتبة الثالثة المعادن بمجموع إستثمارات قدرها 3.150 مليون دولار ، ثم تأتي القطاعات بنسب متقاربة و تحتل الفندقة و السياحة المرتبة الأخيرة و هذا راجع لنقص الإهتمام بهذا القطاع.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للإستثمار الأجنبي المباشر

جدول رقم (3-08) : توزيع الإستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر حسب الاقاليم المستثمرة خلال الفترة من (2002-2018)

المناطق	عدد المشاريع	القيمة بمليون دينار جزائري
أوروبا	472	1148208
فيما بين الإتحاد الأوروبي	332	666499

المصدر: مفتاح صليح (2020)، **توعية المؤسسات و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه، تخصص إقتصاد التهيئة ، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس، ص 155.

من خلال الجدول يلاحظ أن أكبر إقليم مستثمر في الجزائر هو أوروبا التي تحتل المرتبة الأولى بتكلفة قدرها 1148208 مليون دينار جزائري، و تأتي في المرتبة الثانية الدول العربية بتكلفة قدرها 1057257 مليون دينار جزائري ثم الإتحاد الأوروبي بتكلفة قدرها 666499 مليون دينار جزائري و إحتلت آسيا المرتبة الرابعة بتكلفة 169732 مليون دينار جزائري ، أما الأقاليم الأخرى أمريكا إفريقيا استراليا متعددة الجنسيات التي بلغت قيمتها على التوالي : 68.813 مليون دينار جزائري ، 39.686 مليون دينار جزائري، 2974 مليون دينار جزائري، 33160 مليون دينار جزائري.

المبحث الثالث : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي الجزائري

لدراسة اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي تم التطرق الى العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي من حيث تطوير التجارة الخارجية ، و التقدم التكنولوجي و الاستثمار المحلي و تمت دراسة حجم التدفقات و الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الجزائر بالاضافة الى دوره في توفير مناصب الشغل .

المطلب الاول : علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي

سيتم دراسة العلاقة بين الاستثمار و النمو كم خلال التجارة الخارجية و التقدم التكنولوجي و الاستثمار المحلي .

أولا : الاستثمار الاجنبي المباشر و تطوير التجارة الخارجية :[1]

تعتبر التجارة الخارجية من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر الى النمو الاقتصادي حيث تؤثر السياسات الحكومية المتبعة على المتغيرين ، فتدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر تعتمد على السياسة التجارية المتبعة و العكس كما يعتبر كل متغير محفز للاخر ، فعند قيام الدول المضيفة بتقديم حوافز تحفيزية تصديرية فهذا يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى تلك الدول ، و ان وجود المزيد من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد على المزيد من الاستيراد للوفاء بالمتطلبات الانتاجية و التي لا توجد في السوق المحلي او ذات نوعية اقل و قد اهتم الفكر الحديث بدراسة هذه العلاقة و التي تبدأ من خلال تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الدول المضيفة مصطحبة التكنولوجيا المتقدمة و المهارات و شبكات الانتاج و التسويق الدولية بالاضافة الى مختلف العلامات التجارية .

ثانيا : العلاقة من حيث عوائق التقدم التكنولوجي

يعرف هذا الجزء القنوات التي يستخدمها الاستثمار الاجنبي لنقل التنولوجيا . يتم بعد ذلك مناقشة عوائد التكنولوجيا التي يخلفه هذا النوع من الاستثمار .

1) قنوات نقل التكنولوجيا وفقا للاستثمار الاجنبي المباشر:[2]

ان من ابرز الادوات لنقل التكنولوجيا هو الاستثمار الاجنبي المباشر لا سيما و ان الشركات المتعددة الجنسيات تعتبر المصدر الرئيسي للبحث و التطوير في العالم المتقدم ، و تأمل البلدان النامية من خلال تشجيع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار داخلها من توليد الاثار غير المباشرة حيث تنقل التكنولوجيا المصاحبة لها ، حيث يتوقف تأثير تكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الاجنبي المباشر على تحقيق النمو الاقتصادي على مدى مساهمتها في احداث عوائد لدى الشركات المحلية في دول المضيفة ، و تحقيق الاثار الغير مباشرة الموجهة للاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي اذا صاحب هذه الاستثمارات الاجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي اذا صاحب هذه الاستثمارات آثار خارجية تؤدي إلى زيادة انتاجية عنصري العمل و رأس المال في هذه الدول ، تتحقق الاثار الخارجية من خلال اربع قنوات هي :

أ. قناة المنافسة : تؤثر قناة المنافسة على ان دخول الشركات الاجنبية إلى الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في المستوى المحلي لهذه الدول .

---

[1] رفيق نواري ، (2008/2007) ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إقتصاددولي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، ص ص 74-75.

[2] شوقي جباري ، مرجع سبق ذكره ، ص 134.

ب. قناة التقليد : تقوم قناة التقليد على فترة مفادها ان الشركات المحلية في الدول المضيفة سوف تصبح اكثر انتاجية من خلال قيامها بتقليد التكنولوجيات الاكثر تقدما او الممارسات الادارية للشركات الاجنبية المتاحة في هذه الدول .

ت. قناة التدريب : نقل المهارات الادارية و الفنية و التدريب لعناصر العمل من البلد المضيف بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها .

ث. قنوات الروابط : ان عملية نقل التكنولوجيا و نشرها تجري من خلال الروابط الامامية و الخلفية التي تحدث بين الشركات الاجنبية و الشركات المحلية ، فبالنسبة للروابط الامامية فتنشأ من خلال معاملات الشركات الاجنبية المباشرة مع العملاء و تؤدي هذه الروابط إلى زيادة التقدم الفني .

ثانيا : العلاقة من حيث الاستثمار المحلي [1]

وفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاف R ، و بالتالي يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي و هذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث ان :

$$I = I_d + I_f$$

I = الاستثمار الاجمالي للاقتصاد المضيف

I_d = الاستثمار المحلي من الدول المضيفة

I_f = الاستثمار الاجنبي المباشر

اولا : أثر الاحلال

تحدث ذلك حسب فكرة " شوميتر " في الاستثمارات الاجنبية المباشرة و خاصة الابتكارية منها و الذي يعني زوال الابتكارات عن طريق الاحتلال : في الفروع الخاصة بالشركات الاجنبية في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ، مهارات إدارية ، قنوات دولية للتسويق ، و علامات تجارية عالية ، فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة و تقليدية يؤدي بها إلى زوال فروعها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الاجنبية ، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية و يحل محلها الاستثمارات الاجنبية و حسب ما جاء في تقرير الاونشاد سنة 2001 فان الشركات الاجنبية يمكن لها تحفيز و تنشيط الاستثمار المحلي اذا توفرت هناك عوامل و مقومات الأساسية في الدول المضيفة من خلال عدة قنوات كالمنافسة الفعالة و نقل تقنيات المراقبة و التكنولوجيا الجديدة للشركات المحلية مع تقديم المساعدة في ما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديث مما يرفع كفاءة الشركات المحلية و حسب caves فان الحوافز او القوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى اثر احلالي بالنسبة للمستثمر المحلي من قبل الاستثمار الاجنبي

[1] ناجي بن حسين ، مرجع سبق ذكره ، ص 51.

ثانيا : أثر التكاملية.

حسب "شوبيتر" الشركات المتعددة الجنسيات تملك تكنولوجيا متقدمة من الشركات المحلية لديها الامكانيات لاحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة و هذا ما يؤدي بالشركات الاجنبية إلى جذب رؤوس الاموال من الخارج اي تمويل الاستثمارات الاجنبية المباشرة فقط ، من هنا نشأ الاثر التكاملي ما يحفز نشاط الشركات المحلية و قدرتها على ابداء منافسة عالمية مما يؤدي إلى زيادة الناتج و بالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة .[1]

المطلب الثاني : حجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرة الواردة إلى الجزائر و النمو الاقتصادي 2000–2019:

الجدول رقم (3–9) يمثل حجم تدفقات الاستثمارت الاجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر و النمو الاقتصاديخلال الفترة 2000 إلى 2019

القنوات	الاستثمار الاجنبي الوارد (مليون دولار)	معدل النمو الاقتصادي %
2000	432	3,82
2001	1113,1	3,01
2002	1065,0	5,61
2003	637,9	7,20

المصدر : المؤسسة العمومية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات 2014 ص 14

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات 2020، ص18.

دحماني نور الهدى ، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر ، مجلة البشائر الإقتصادية ، العدد 03 ، 2019 ، جامعة بشار ، 32.

تقرير آفاق الإقتصاد العربي ، 2021 ، ص69 .

من خلال الجدول نلاحظ ارتفاع ملحوظ في الاستثمار الاجنبي المباشر من سنة 2000 إلى 2012 و ذلك راجع إلى الانعاش الاقتصادي في تلك الفترة ثم انخفاض سنة 2015 بشكل كبير بسبب الازمة النفطية و يرتفع سنة 2016 بسبب القوانين الجديدة التي قدمتها الجزائر بغرض جذب المستثمرين الاجانب لينخفض سنة 2017 بسبب الركود ثم

يرتفع سنة 2018 بسبب الاستثمار في مجال تركيب السيارات ثن ينخفض مرة اخرى سنة 2019 بنسبة قليلة ، اما معدلات النمو الاقتصادي شهدت ارتفاع من سنة 2000 إلى 2006 بسبب ارتفاع اسعار البترول حيث وصلت إلى اعلى نسبة سنة 2003 و هي 7,20% .

ثم اصبح النمو الاقتصادي في تذبذب ملحوظ منذ 2007 حيث تتراوح النسبة بين 1.60 و 3.8 و تعد هذه النسبة نسبة ضئيلة مقارنة مع الجهود المبذولة .

المطلب الثالث : اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على العمالة 2015 /2019

تظهر مشكل البطالة في مختلف دول العالم و في مقدمتها الدول النامية و على رأسها الجزائر و ذلك بمعدلات مختلفة و متزايدة ، اذ يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دورا هاما في التقليل من هذه المشكلة خاصة مع الاصلاحات الاقتصادية الوطنية التي يأمل منها الكثير .

و على الرغم من ان الشركات متعددة الجنسيات تبعث باستمرار اثناء توظيفها للعمالة المحلية على مستوى فروعها المنتشرة في الدول النامية على الكفاءات و التي تخوضها المنتجات المصنعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كلها مستوى عالي من المهارة حيث ان هناك مراحل انتاجية معينة تتطلب فقط عمليات فقط عمليات دور تينية متكررة باستمرار .

و الجدول الموالي يمثل مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في توفير مناصب الشغل

جدول رقم (3-10):مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في مناصب الشغل من 2015 إلى 2019

	المشاريع الجديدة		التكلفة		الوظائف	
الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر	العدد	من اجمالي	بالمليون دولار	من اجمالي	العدد	من اجمالي
	94	2,1	21058	6,0	34954	6,38

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و إئتمان الصادرات، 2020 ، ص 11.

قدر اجمالي مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر سنة 2015 إلى 2019 ب 94 مشروع و بتكلفة قدرها 21058 مليون دولار و بنسبة 6, 0% من مجموع الاستثمارات في الجزائر ووفرت هذه المشاريع حوالي 34954 منصب عمل موزعة على عدة قطاعات .

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق اليه فان الجزائر تهدف إلى تشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر كفرصة للنمو التطوير من اجل تحسين المناخ الاستثماري الا ان هناك العديد من العوائق تواجهها ، فقدمت الجزائر العديد من الحوافز و التسهيلات التي تعمل على استقطاب رؤوس الاموال و توظيفها في رفع معدلات النمو الاقتصادي و بالرغم من ذلك لم يتجاوز حجم الاستثمارات المستوى المطلوب .

خاتمـــــــــــة

تم التطرق في هذه الدراسة إلى أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، إذ أظهرت الدراسة الأهمية الكبيرة للاستثمار الأجنبي المباشر و دوره البالغ في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) فعلى الرغم من صغر حجمه للاستثمار المحلي إلا أن تأثيره إيجابي.

و الجزائر كغيرها من الدول عملت جاهدة على توفير مناخ استثماري ملائم بهدف تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات للتقليل من أزمة البطالة و توفي تكنولوجيا حديثة و الخبرات و ذلك من خلال إصدار حملة من الإعفاءات و الضمانات المستثمر الأجنبي.

فالبرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لتحسين مناخها الاستثماري إلا أن حجم التدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لم يصل إلى المستوى المطلوب و هذا راجع إلى عدة عوائق منها سياسية و اقتصادية .

نتائج اختيار الفرضية:

- إسهام الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة النمو الاقتصادي.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يساهم في زيادة النمو الاقتصادي و هذا حسب جدول حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي، ففي بعض الحالات يكون حجم تدفق الأشعار كبير فإن تدفق النمو يكون حجمه صغير و منه رفض الفرضية.
- يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر هو المعقد و الجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

لا يعتبر المناخ الاستثماري في الجزائر هو المحفز الوحيد للاستثمار الأجنبي المباشر، فهناك عوامل أخرى تحد من جاذبيته كالعوامل الاقتصادية و السياسية و منه رفض الفرضية.

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديل لمصادر التمويل، و منه صحة الفرضية.

نتائج الدراسة:

- رغم الجهود التي قامت بها الجزائر و الإمكانيات المتوفرة لديها إلا أنها لم إلى المستوى المطلوب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات و تهميش باقي القطاعات مما تحد من الاستثمار الأجنبي المباشر.
- نقص التكنولوجيا المتطورة و نقص المهارات و الخبرات.
- للاستثمار الأجنبي المباشر أهمية في خلق مناصب الشغل.
- من خلال نماذج النمو الداخلي فإن النمو الاقتصادي دور إيجابي في جلب التكنولوجيا الحديثة للبلد المضيف و بالتالي زيادة كفاءة رأس المال البشري و تحسين العملية الإنتاجية مما ينعكس على تطوير معدلات النمو الاقتصادي في البلد المضيف.

الاقتراحات و التوصيات:

مما سبق من النتائج التي تم التوصل إليها نحو تقديم يضمن الاقتراحات و التوصيات التي من شأنها الزيادة من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- خفض المعدلات الضريبية على الأرباح.
- خفض الرسوم الجمركية
- خلق تكامل بين مختلف القطاعات، و الاعتماد على القطاع الخاص
- توفير الاستقرار السياسي و الأمني و الاقتصادي
- الاهتمام بالتعليم و الإنفاق على البحث و التطوير قصد تكوين يد عاملة لها قدرة على مسايرة التقدم التكنولوجي خاصة في المؤسسات الأجنبية.
- توفير بنية تحتية لأزمة الاستثمار و تطوير الأسواق المالية.

آفاق الدراسة:

- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة تحليلية قياسية و مقارنة مع بعض الدول العربية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر.
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي حالة بعض الدول العربية.
- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة.

قائمة المصادر
و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

1/ الكتب:

1. جمال الدين برقوق و آخرون ، (2016) ، **إدارة الإستثمار** ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان
2. حمزة عبد الكريم حماد ، (2015) ، **مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية** ، ط1، دار الحامد ، عمان ، الأردن
3. د.عبد الرزاق محمد حسين الجبوري ، (2016) ، **دور الإستثمار الأجنبي في التنمية الإقتصادية** ، ط1، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن ، عمان
4. صالح تركي القريشي، (2010) ، **علم الإقتصاد التنمية** ، ط4، إثراء للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن
5. عثمان أبو حرف: (2007) ، **الإقتصاد الدولي** ، ط 2011، دار أسامة ، عمان
6. علي حا تم القريشي ، (2017) ، **إقتصاديات التنمية** ، ط1، دار الكتاب و الوثائق ، بغداد
7. فريد أحمد قبلان : 2008، الاستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، ط1، مصر
8. قاسم نايف علوان، (2012) ، **إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق** ، ط2، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن
9. محمد حسين الوادي و آخرون (2010) ، **مبادئ علم الإقتصاد** ، ط01 ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن
10. محمد محمد حمودة: (2009) ، **الإستثمار و المعاملات المالية في الإسلام** ، ط 3، دار الوراق للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن
11. ميشيل ب تودارو ، (2006) ، **التنمية الإقتصادية ، ترجمة محمود حسن حسني** ، محمود حامد عبد الرزاق ، دار المريخ للنشر و التوزيع ، الرياض ، السعودية
12. هاني حامد المنصور ، (2004) ، **التسويق الدولي** ، طبعة 2 ، دار وائل للنشر ، الأردن ، عمان

2/ المجلات:

13. بنو جعفر عائشة ، (2018) ، **أثر تغيرات أسعار النفط على النمو الإقتصادي** ، مجلة الهقار للدراسات الإقتصادية ، العدد 2، تندوف ، الجزائر روشو عبد القادر ، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة** ، مجلة التكامل الإقتصادي ، مجلد 7، العدد 4، 2019، تيسمسيلت

14. خالد قاشي و آخرون ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الإقتصادية** ، مجلة شماء للإقتصاد و التجارة، العدد 1، 2018، المركز الجامعي تيبازة ، الجزائر

15. خلد بن مكرلوف ، إيمان سنوسي أول ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر و النوعية المؤسساتية على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مجلة مينا للدراسات الإقتصادية ، العدد 5، 2020

16. دلال بن سمينة ، **جاذبية الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر** ، مجلة دراسات إقتصادية ، العدد 3، 2019، جامعة بسكرة

17. روشو عبد القادر، **مدى جاذبية المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمارات الأجنبية المباشرة**، مجلة التكامل الإقتصادي ، المجلد7، العدد 4 ، 2019، تيسمسيلت

18. زيدان محمد ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة إنتقالية** ، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا ، عدد 2، 2004

3/ المذكرات و الرسائل الجامعية

19. بضياف سليمان (2018) ، **أثر النمو الإقتصادي على البطالة** ، مذكرة ماستر، تخصص نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف

20. بعلاء الدين بن سمينة (2014) ، **واقع الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة

21. بن زموري خيرة ، (2019/2018) ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص مالية و تجارة دولية ، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الغقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة

22. بودخدخ كريم (2015) ، **إتجاه السياسة الإقتصادية في تحقيق النمو الإقتصادي بين تحفيزالطلب أو تطوير العرض** ، أطروحة دكتوراه، غسر منشورة تخصص نقود و مالية ، قسم علوم التسيير كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر3، 2015

23. بوسواك عائدة : (2019/2018) ، **أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل في الجزائر** ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف

24. بيوض محمد العيد، (2011) ، **تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي و التنمية المستدامة في الإقتصاديات المغاربية** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إقتصاد دولي و التنمية المستدامة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف

25. حداشي حكيم ، (2014) ، **أثر النفقات العمومية على النمو الإقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية ، علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة وهران، ص 56

26. حسين لمحنط و آخرون ، (2018-2019) ، **التضخم و النمو الإقتصادي دراسة قياسية بإستعمال نموذج العتبة في الدول الناشئة** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد كمي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي

27. حميدات و نصرو (2019/2018) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الإقتصادي في الدول النفطية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص دولي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة عبد الحميد إبن باديس ، مستغانم

28. رفيق نواري ، (2008/2007) ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إقتصاددولي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة

29. ريم ثوامرية، (2019) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر** ، على التنمية المستدامة في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، تخصص تجارة دولية و تنمية مستدامة ، قسم العلوم التجارية ، كلي العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة

30. زكري محمد ، (2014/2013) ، **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية و النمو الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، تخصص إقتصاد كمي ، قصر العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أمحمد بوقرة ، بومرداس

31. سادة عبد الرؤوف ، (2010-2011) ، **محدثات سعر نفط منظمة بوبك و أثاره على النمو الإقتصادي** ، مذكرة ماجستير ، تخصص نمذجة إقتصادية ، فسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة

32. سحنون فاروق : (2010) ، **قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر** ، مذكرة ماجستير ، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف

33. سعدية هلال حسن التميمي، (2015) ، **تحليل مؤشرات البنية الإستثمارية و دورها في تحفيز النمو الإقتصادي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم الإقتصاد ، كلية الإدارة و الإقتصاد ، جامعة كربلاء ، العراق

34. سعيدي يحي (2006-2007) ، **تغير مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر أطروحة دكتوراه غير منشورة** ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة

35. سمية ولد بولة ، 2017، **أثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر مذكرة ماستر** ،تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار

36. شلوفي عبد الفتاح (2014/2013) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف

37. شوقي جباري، (2015/2014) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص إقتصاد و تنمية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي

38. صارة زعيترة (2019) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص دراسات إقتصادية و مالية ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، غير منشورة ، جامعة زيدان عاشور ، الجلفة

39. صياد شهيناز ، (2012-2013) ، **الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في النمو الإقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ما جستير ، تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية ، جامعة وهران

40. ضيف احمد ،(2015) ، **أثر السياسة المالية على النمو الإقتصادي المستديم في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، تخصص نقود و مالية ، قسم العلو م الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3

41. طالب سومية شهيناز ، (2016-2017) ، **الأثر الديناميكي للنمو الإقتصادي على البطالة** ، **أطروحة دكتوراه** ، تخصص تحليل إقتصادي ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجيلالي ليابس ، سيدي بلعباس

42. عاتي يمينة (2017) ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية ، حالة الإقتصاد الناشئة** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة الطارف

43. عبد الكريم بعداش ، (2008/207) ، **الإستثمار الأجنبي المباشر و أثاره على الإقتصاد الجزائري** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص النقود و المالية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر

44. عبو هودة ، (2008/2007) ، **أثر العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماجستير ، تخصص مالية و محاسبة ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، بالشلف

45. عبيدات هارون (2017) ، **دراسة تحليلية تقييمية لتجربة إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر و مصر** ، مذكرة ماستر تخصص تجارة دولية ، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر

46. عرفات علي إبراهيم نصار ، (2013) ، **دور الإستثمار الأجنبي المباشر في النمو الإقتصادي (حالة بعض الدول العربية)** ، مذكرة ماجستير ، كلية الإقتصاد و العلوم الإدارية ، جامعة الأزهر ، غزة

47. عصام دقيس (2019-2020) ، محمد بوردرودة ، **تفعيل الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لمرحلة ما بعد البترول**، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد دولي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسير ، جامعة محمد الصديق ناجي ، جيجل.

48. قمر الزمان بوبير، خديجة كانوني (2017-2018) ، **أثر التهريب على النمو الإقتصادي في الأثر الإقتصادي في الجزائر** ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف

49. كبداني سيدب أحمد ، (2013) ، **أثر النمو الإقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، تخصص إقتصاد ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و التسيير جامعة أبي بكر بلقايد ، تلمسان

50. كداية سميحة (2020) ، **الإستثمار المباشر في الإقتصاديات النفطية بين حتمية التنويع الإقتصادي و تحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية** ، تخصص إقتصاد نقدي و بنكي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الشادلي بن جديد ، الطارف

51. كريمة قويدري، (2011) ، **الإستثمار المباشر و النمو الإقتصادي** ، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة أبي بكر بلقايد

52. مطاي علي ، (2016/2015) ، **الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و دوره في التنمية الإقتصادية** ، مذكرة ماستر ، تخصص إدارة أعمال ، قسم علوم التسيير ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة

53. مفتاح صليحة : (2020)، **توعية المؤسسات و تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد التهيئة ، كلية العلوم الإقتصادية ، التجارية و علوم التسيير ، جامعة جيلالي اليابس ، سيدي بلعباس

54. مقلاتي عادل (2015) ، **دراسة قياسية لمحددات التمو الإقتصادي** ، دراسة حالة الجزائر ، مذكرة ماستر ، تخصص إقتصاد كمي ، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة

55. ناجي بن حسين (2006-2007) ، **دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة منتوري ، قسنطينة

56. هند سعدي (2017/2016) ، **أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي في البلدان العربية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص علوم تجارية، قسم العلوم التجارية ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

57. الوليد قسوم ميساوي ، (2018) ، **أثر ترقية الإستثمار على النمو الإقتصادي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، تخصص إقتصاد تطبيقي ، قسم العلوم الإقتصادية ، كلية العلو م الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة خيضر ، بسكرة